حديث " تعلق الرحم بحقو الرحمن "

دراسة عقدية

إعداد

د. عبدالقادر بن محمد بن يحيى الغامدي

معهد الحرم المكي

حديث " تعلق الرحم بحقو الرحمن " - دراسة عقدية

ملخص البحث

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد ؛ فهذا البحث دراسة لحديث : (تعلق الرحم بحقو الرحمن) الذي رواه الإمام البخاري في صحيحه دراسة عقدية ، وقد قسمت البحث إلى مبحثين : المبحث الأول قمت فيه بتخريج الحديث وجمع طرقه ، وبيان ألفاظه ، وذلك في أربعة مطالب .

والمبحث الثاني في ثلاثة مطالب ؛ ذكرت معاني الألفاظ (غريب الحديث) الواردة في جميع الطرق ، وضبط ألفاظها وهذا مطلب . وفي المطلب الثاني نقلت كلام أئمة السنة حول الصفة الواردة في هذا الحديث الشريف والتي هي المراد الحديث عنها من البحث (صفة الحقو) للرب تبارك وتعالى ، وكلام الناقلين لمذهبهم ومن سار على نهجهم. وفي المطلب الثالث : ذكرت المطلب الثالث : شبهات المخالفين لأهل السنة وجواباتها بما فتح الله تعالى به ومنَّ .

Abstract

Praise be to Allah , peace and prayer be upon our prophet . This research is a study for the Haddeth (the connection of relatives and Haqw Al-Rahman) which narrated by Imam Al-Boukhary . It is a doctrine study . The research is divided into two studies . As for the first one I mentioned the Hadeeth , collected its methods , its words statement and supportive resources . This is in four demands .As for the second study , I made it in three demeans .I mentioned meaning of words and its control . This is in the first demand . As for the second demand I narrated Suna's Imams statements concerning the issue of this Hadeeth , (Al-Haqw adjective). In the third demand I mentioned the doctrine of the ones who contradict with Sunnis , who influenced with them and respond to them

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الكبير المتعال ، من له الأسماء الحسنى والصفات العلى والمثل الأعلى ، والصلاة والسلام على عبد الله ورسوله نبينا محمد خير الورى ، وعلى وآله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين واقتفى ، أما بعد :

فإن علم الصفات – أعني صفات الرب تعالى – أعظم العلوم قدرا وأجلها خطراً ، ولا تجد من في قلبه أدنى حياة أو نهمة في العبادة وهمة في طلب العلم إلا وتجد هذا الباب أجل مقاصده وأعظم مطالبه ، بل لا زالت البشرية التي تنكبت طريق الأنبياء منذ زمن طويل إذا ما ارتقت بفكرها بدأت تبحث عن هذا الباب ، وتبيَّن أنه مهما كان ذكاء الإنسان عظيماً إذا خاض في هذا الباب بغير طرق الأنبياء ضل الضلال البعيد والمبين ، وقد أنعم الله برحمته وحكمته الباهرة على الخلق بالأنبياء ، وأنعم علينا بأفضلهم عليه وعليهم الصلاة والسلام ، فبين لنا من ذلك ما لم يبينه نبي لأمته ، وأنزل عليه الكتاب مفصلاً ، فلا نجاة لأمته إلا بما دعى إليه وعلمهم إياه في هذا الباب خاصة وسائر أمور الدين عامة ، وهو ما سار عليه سلف الأمة الصالح ومن سار سيرهم ، ولا نجاة في هذا الباب إلا لمن سلَّم للأنبياء وترك المعارضة والتنقير فيما لا يجوز البحث بالعقول فيه فلا يمكن أن يخبر الأنبياء بما يحيله العقل ، وحينئذ فالواجب التسليم لهم ، كما قال الزهري : (من الله الرسالة ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلينا التسليم) ، ومع هذا التسليم فالمؤمن حي القلب يفرح بما علم من صفة لربه تعالى أنعم الله علينا بمعرفتها ، لما في ذلك من مزيد معرفة به تعالى ، الذي هو سبب زيادة محبته وعبادته ، والمراد معرفة الصفة لا كيفيتها ، ولا بد حينئذ من التحقق من صحة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم السير على نهج السلف الصالح وهو الإيمان بكل صفة وصف الله بها

نفسه أو وصفه بها رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، لذلك جاء هذا البحث في هذا الموضوع العظيم، وهو دراسة عقدية للحديث الشريف الذي فيه : (تعلق الرحم بحقو الرحمن) جل وعلا ، والحديث يراد منه دراسة الصفة الواردة فيه، وهي صفة (الحقو) ، ولا بد قبل ذلك من معرفة صحة الحديث ، والحديث في صحيح البخاري ولكن له شواهد بألفاظ أخرى اقتضى منهج البحث تخريجها والتحقق من صحتها، فكان في البحث في تخريج الحديث أولاً ، ثم بيان مذهب السلف في هذه الصفة، ورد الشبهات الواردة عليها.

وقد جعلت البحث في هذه المقدمة ومبحثين وتحتهما مطالب ؛

المبحث الأول : تخريج الأحاديث ، وبيان ألفاظها وطرقها ، في أربعة مطالب :

المطلب الأول : الحديث بلفظ : (بحقو الرحمن).

المطلب الثاني : إيراد الأسانيد الأخرى : المتابعات ، على هذا اللفظ.

المطلب الثالث : تخريج الحديث بالألفاظ الأخرى:١- بلفظ: (بحقوي الرحمن).

٢- لفظ : (بحجزة الرحمن) .٣- لفظ : (بمنكبي الرحمن). وبيان صحتها من ضعفها .

المطلب الرابع : خلاصة التخريج .

المبحث الثاني : المعاني اللغوية لألفاظ الصفة ، وأقوال أهل السنة حولها ، وأقوال المخالفين ، والرد عليهم ، في ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : المعنى اللغوي لألفاظ الصفة.

المطلب الثاني : معنى الصفة عند علماء السلف ومن اقتفى أثرهم .

المطلب الثالث : شبهات المخالفين لأهل السنة وجواباتها .

ثم الخاتمة والنتيجة .

وهذا أوان الشروع في هذه المباحث مستعينا بالله تعالى وبه أتأيد .

المبحث الأول

تخريج الأحاديث ، وبيان ألفاظها وطرقها ، في أربعة مطالب :

المطلب الأول

تخريج الحديث بلفظ (بحقو الرحمن)

قال الإمام البخاري : حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان [ابن بلال] قال حدثني معاوية بن أبي مزَرِّد عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(خلق الله الخلق فلما فرغ منه ؛ قامت الرحم فأخذت **بحَقْو الرحمن**[١] ، فقال له[٢] : مه[٣] ، قالت : هذا مقام[٤] العائذ بك من القطيعة ، قال : ألا ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك ، قالت: بلى يا رب ، قال : فذاك ، قال أبو هريرة [٥] اقرؤوا إن شئتم : ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ﴾[٦])[٧].

المطلب الثاني

إيراد الأسانيد الأخرى : المتابعات ، على هذا اللفظ

بعد أن ذكر البخاري الحديث السابق ، قال : حدثنا إبراهيم بن حمزة حدثنا حاتم [وهو ابن إسماعيل الكوفي] عن معاوية ، قال : حدثني عمي أبو الحباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة بهذا .

وظاهر كلام البخاري أن حاتماً تابعه على الزيادة : (بحقو الرحمن) ، وهو كذلك عند البيهقي - من طريقين عن حاتم بها كما سيأتي إن شاء الله - ، وعند ابن خزيمة كذلك[٨] وهذا يرجح وجودها من هذا الطريق ، لما هو معلوم من دقة البخاري فإنه ذكر الفرق بين الروايتين ولم يذكر هذا الفرق ، وقول الحافظ ابن حجر : (وقد أخرجه الإسماعيلي من طريقين عن حاتم بن إسماعيل بلفظ : " فلما فرغ منه قامت الرحم فقالت: هذا مقام العائذ " ولم يذكر الزيادة) ليس فيه استبعادها من رواية البخاري ، ولكنه أخبر بما عند الإسماعيلي فقط .

فهذا الحرف (بحقو الرحمن) صحيح ثابت والحمد لله ، وقد تابع سليمان بن بلال : حاتم بن إسماعيل الكوفي عند البخاري -كما سبق- وعند البيهقي[٩] في الشعب قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرني أبو بكر بن عبد الله أنا الحسن بن سفيان نا قتيبة بن سعيد نا حاتم بن إسماعيل عن معاوية [بن أبي مزرد] به . وفي الأسماء والصفات[١٠] قال : وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ أنا أبو الفضل بن إبراهيم ثنا أحمد بن سلمة ثنا قتيبة بن سعيد ثنا حاتم به .

وتابعه أيضا محمد بن جعفر ، عند الإمام الطبري في تفسيره قال : حدثني محمد [بن عبدالله][١١] بن عبد الرحيم البرقي[١٢] قال ثنا بن أبي مريم[١٣] قال أخبرنا محمد ابن جعفر وسليمان بن بلال قالا ثنا معاوية ، به مثله .

وتابع سليمان بن بلال أيضا أبو بكر الحنفي[١٤] عند أحمد [١٥] قال أحمد : ثنا أبو بكر الحنفي حدثني معاوية ، به مثله .

وعند الحاكم[١٦]، قال : أخبرنا أبو الحسين أحمد بن عثمان البزار ببغداد ، ثنا العباس بن محمد الدوري ، ثنا أبو بكر بن عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي ، حدثني معاوية به مثله ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

وعند البيهقي في الأسماء والصفات[١٧] ، قال : أخبرنا أبو الحسن العلوي ، أنا حاجب بن أحمد الطوسي ، ثنا عبد الرحمن بن منيب ، ثنا أبو بكر به .

وأبو بكر الحنفي في اسمه خطأ عند الحاكم ، فعبيد الله بن عبدالمجيد كنيته أبو علي ، وهو أخو عبدالكبير ، وأما أبو بكر فهو المراد وهو الذي يروي عنه أحمد واسمه : عبد الكبير بن عبد المجيد بن عبيد الله البصري.

وتابع خالد بن مخلد عن سليمان : ابن أبي مريم المصري بهذه الزيادة عند الطبري –كما سبق– وهو : سعيد بن الحكم بن أبي مريم المصري وقد سبق أنه ثقة ثبت فقيه.

المطلب الثالث

تخريج الحديث بالألفاظ الأخرى

الأول بلفظ : (بحَقْوي الرحمن)

جاء الحديث السابق عن سليمان بن بلال أيضاً بلفظ : (**بحقوي الرحمن**) رواه البغوي في تفسيره[١٨] قال : أخبرنا عبد الواحد المليحي[١٩] أنبأنا أبو منصور السمعاني[٢٠] أنا أبو جعفر الرياني ثنا حميد بن زنجويه[٢١] ثنا [إسماعيل]ابن أبي أويس[٢٢] قال حدثني سليمان بن بلال به مثله إلا أن فيه : **بحقوي الرحمن** .

وتابع سعيد بن يسار الراوي عن أبي هريرة في الطريق الأول: بشير بن يسار بهذا اللفظ (**بحقوي الرحمن**) عند الطبراني [٢٣] قال : حدثنا هاشم بن مرثد[٢٤] ثنا آدم[٢٥] ثنا أبو جعفر الرازي[٢٦] عن عبد الله بن دينار عن بشير بن يسار عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الرحم شِجْنَة من الرحمن تعلقت **بحقوي الرحمن** ، تقول: اللهم صل من وصلني واقطع من قطعني).

قال الطبراني :لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن دينار عن بشير بن يسار إلا أبو جعفر الرازي ، ورواه ورقاء عن عبد الله بن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة[٢٧]. وفي موطن آخر[٢٨] قال : حدثنا ثابت بن معن حدثنا آدم - به نحوه وفيه الزيادة ، ثم قال :- لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن دينار إلا أبو جعفر الرازي ، ولا رواه عن أبي جعفر إلا آدم وأبو النضر هاشم بن القاسم .

وتابع سعيد بن يسار أيضاً سعيد بن أبي سعيد [كيسان المقبري][٢٩] عند بن أبي عاصم[٣٠]، قال : ثنا عبد الله بن شبيب[٣١] ثنا [أبو بكر ابن شيبة]الحزامي ثنا يحيى ابن يزيد عن أبيه عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : (إن الرحم شجنة ، وإنها اشتقت من اسم الرحمن ، وإنها آخذه **بحقويه** تقول : اللهم صل من وصلني واقطع من قطعني) .

والحديث بهذه الزيادة صححه ابن بطة [٣٢] ، ولم يذكر إسناده قال : رواية تعلق بحقوي الرحمن تقول : اللهم صل من وصلني واقطع من قطعني : صحيحة .ا.هـ. ولكن لم أقف على ما يقوي الزيادة أو يثبتها .

الثاني

تخريج الحديث بلفظ : (بحُجْزَة الرحمن)

جاء الحديث عن علي وابن عباس وأبي سعيد وأم سلمة - رضوان الله عليهم- بهذا اللفظ (بحجزة الرحمن) ، فأما **رواية ابن عباس** فرواها أحمد [٣٣] قال : ثنا روح[ابن عبادة][٣٤] ثنا بن جريج[٣٥] قال أخبرني زياد[بن سعد][٣٦] أن صالحاً مولى التوأمة أخبره : أنه سمع ابن عباس يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم : (إن الرحم شجنة آخذة **بحُجزة الرحمن** ، يصل من وصلها ويقطع من قطعها). تابع روحاً : أبو عاصم النبيل[٣٧] عند الطبراني[٣٨] قال الطبراني : حدثنا محمد بن صالح بن الوليد النرسي ثنا عبد الله بن إسحاق الجوهري ثنا أبو عاصم عن بن جريج به مثله ، إلا أن فيه : تصل ، وليس: يصل.

وعند ابن أبي عاصم[٣٩] قال : ثنا عقبة بن مكرم ومحمد بن بكار قالا ثنا أبو عاصم به مثله ، وتابع أحمد عن روح عبدالملكُ بن مهرجان رواه ابن عدي[٤٠] قال: ثنا محمد بن أحمد ابن الحسين ثنا عبد الملك بن مهرجان ثنا روح بن عبادة به ، ورواية أحمد تغني عنه .

وقال الهيثمي[٤١] : رواه أحمد والبزار والطبراني بنحوه وفيه صالح مولى التوأمة وقد اختلط وبقية رجاله رجال الصحيح.

وصالح أعدل الأقوال فيه -إن شاء الله- ما قاله الحافظ[٤٢] : صالح بن نبهان المدني مولى التوأمة بفتح المثناة وسكون الواو بعدها همزة مفتوحة ، صدوق اختلط ، قال ابن عدي : لا بأس برواية القدماء عنه ،كابن أبي ذئب وابن جريج .ا.هـ وعند ابن عدي زاد[٤٣] : وزياد بن سعد. وقال الترمذي : بعد حديث فيه موسى بن عقبة عن صالح : (سألت محمدا – يعني البخاري – عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، وموسى بن عقبة سمع من صالح مولى التوأمة قديماً ، وكان أحمد

يقول : من سمع من صالح قديماً فسماعه جيد ، ومن سمع منه أخيراً فكأنه يضعف سماعه)(٤٤) فحسبك بكلام البخاري ، وعلى هذا فالإسناد جيد(٤٥) أو صحيح فإنه هنا من رواية زياد بن سعد عنه.

وأما **حديث أبي سعيد** فرواه ابن أبي عاصم(٤٦) قال : حدثنا محمد بن مسكين(٤٧) حدثنا سعيد بن الحكم بن أبي مريم(٤٨) حدثنا بكر بن مضر(٤٩) حدثني عبيد الله بن المغيرة(٥٠) عن أبي الهيثم (٥١)عن أبي سعيد رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الرحم شجنة الرحمن أصلها في البيت العتيق ، فإذا كان يوم القيامة (٥٢) ذهبت حتى تناول **بحجزة الرحمن** فتقول : هذا مقام العائذ بك ، فيقول مماذا وهو أعلم ، فتقول من القطيعة) وهذا إسناد صحيح (٥٣).

وفي كنز العمال(٥٤) بلفظ : (وثَبَتْ حتى تتعلق **بحجزة الرحمن** تبارك وتعالى) وزاد : (فيقول: من قطعك قطعته ومن وصلك وصلته) ثم عزاه إلى سمويه والضياء في المختارة عن أبي سعيد.

ولم أقف عليه والذي وجدته في المختارة (٥٥) عن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ : (قال إن هذا الرحم شجنة من الرحمن فمن قطعها حرم الله عليه الجنة) وفيها:إسناده صحيح . والله أعلم .

وأما حديث **أم سلمة** فرواه بن أبي شيبة (٥٦) قال :حدثنا زيد بن الحباب[العكلي] قال حدثنا موسى بن عبيدة قال حدثنا المنذر بن جهم الأسلمي عن نوفل بن مساحق عن أم سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الرحم شجنة آخذة **بحُجْزة الرحمن** تناشد حقها فيقول : ألا ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك ، من وصلك فقد وصلني ومن قطعك فقد قطعني) .
وعنه ابن أبي عاصم(٥٧) قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة به، والطبراني(٥٨) قال : حدثنا

عبيد بن غنام ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة به . وتابع ابن أبي شيبة : حميد عن زيد به . رواه بن عساكر[٥٩] عن حميد.

قال الهيثمي[٦٠] : رواه الطبراني وفيه موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف .ا.هـ وهو كما قال ، فموسى قال البخاري[٦١] : موسى بن عبيدة بن نشيط أبو عبد العزيز الربذي مولى: منكر الحديث ؛ قاله أحمد بن حنبل ، وقال علي بن المديني عن القطان قال :كنا نتقيه تلك الأيام . ا.هـ. وقال الجوزجاني[٦٢] : سمعت أحمد بن حنبل يقول : لا تحل الرواية عندي عنه ، قلت : فإن شعبة روى عنه ؟ فقال : حدثنا أبو عبد العزيز الربذي فقال : لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه .ا.هـ

وقال أبو طالب [٦٣] : قال أحمد بن حنبل لما مر حديث موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب عن بن عباس قال : هذا متاعُ موسى بن عبيدة ، وضمَّ فمه ، وعوجه، ونفض يده، وقال :كان لا يحفظ الحديث . وقال الذهبي[٦٤] : ضعفوه .

وأما **حديث علي** –رضي الله عنه- فمذكور في أساس البلاغة للزمخشري [٦٥] قال : وروي علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : (إذا كان يوم القيامة أخذت **بحجزة الله** ، وأخَذْتَ أنت بحجزتي ، وأخذ ولدك بحجزتك ، وأخذت شيعة ولدك بحجزتهم ، فترى أين يؤمر بنا) فهو من وضع الرافضة [٦٦] .

الثالث

تخرج الحديث بلفظ : (بمنكبي الرحمن)

روى هذا اللفظ العقيلي في الضعفاء في ترجمة عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار[٦٧] قال : حدثنا محمد بن إسماعيل قال حدثنا أبو النضر واسمه[هاشم] بن القاسم [٦٨] قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (الرحم شجنة تعلقت **بمنكبي**

الرحمن عز وجل ، فقال لها : من وصلك وصلته ومن قطعك قطعته) ثم قال : وقد روي هذا الحديث عن أبى هريرة من غير طريق أسانيدها أصلح من هذا الإسناد. ورواه ابن أبي عاصم في السنة [٦٩] قال:حدثنا الحسن بن علي ثنا هاشم بن القاسم به مثله.

ورواه ابن بطة [٧٠] قال :حدثنا أبو قاسم حفص بن عمر ، قال : ثنا أبو حاتم قال ثنا آدم ابن أبي إياس ، قال : ثنا جعفر الرازي عن عبد الله بن دينار ، عن بشير عن أبي هريرة به. وقال ابن بطة : صحيح من وجه آخر إسناده ضعيف أو غير محفوظ.ا.هـ وقد سبق هذا الحديث عند الطبراني من طريق آدم به : بلفظ : بحقوي الرحمن .

ومن العجب أن بن فورك[٧١] عزى هذا الحديث بهذه الزيادة من طريق أبي صالح عن أبي هريرة إلى صحيح البخاري ، وهذا خطأ فادح . ومن الأخطاء الفادحة أن الرازي ذكر الحديث[٧٢] عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ : (إن الرحم يتعلق بحقوتي الرحمن فيقول سبحانه : أصل من وصلك) ثم قال : وهذا لا بد له من التاويل. ا.هـ. والحديث بهذا اللفظ ، لا أصل له في شيء من كتب السنة ، والجهل بالسنة معروف عن أهل الكلام ، وأما كونه لا بد من تأويله فهو على أصول الجهمية ، وقد نُقل في ندم الرازي على كثير من مذاهبه ما هو مشهور- رحمه الله-.
ومثل هذا قول الزبيدي [٧٣] وابن منظور[٧٤] : (وفي حديث صلة الرحم قال : قامت الرحم فأخذت بحقو العرش) وهذا أيضاً لا أصل له .

المطلب الرابع

خلاصة التخريج

زيادة **بحقو الرحمن** صحيحة قطعاً رواها البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقد صدَّر بها البخاري الباب وهو باب : "وتقطعوا أرحامكم" .

وقد انتقد البخاري في بعض أحاديثه حفاظ كبار كالدارقطني والدمشقي والغساني رحمهم الله ولم يذكروا هذا الحديث منها والحمد لله فهو متلقى بالقبول ، وقد حكى أبو عمرو بن الصلاح وغيره الإجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه [٧٥] .

وقد أثبت الزيادة جميع الشراح الذين وقفت على شرحهم للبخاري ، وقد ذكروا أنها ثابتة عند أكثر من راوٍ من رواة الصحيح عن البخاري ، ولو كان في نفوس هؤلاء الكبار شيء منها من حيث الصناعة الحديثية كابن حجر والعيني والخطابي والقسطلاني والقاضي عياض ومن ذكرها من الحفاظ غيرهم - وهم كثير - لما تأخروا عن بيانه خاصة وأن أكثرهم ممن هم على مذهب التأويل ، وقد تكلفوا جداً في تأويل الصفة ، ولم يتعرض أحد منهم لنقد ثبوت الزيادة ، وحينئذ فلا يجوز التشكيك في صحتها ، إلا في حالة الجهل التام .

بل قد ثبتت الصفة بمعناها أيضاً فقد جاءت بلفظ (الحجزة) وإسناد حديث ابن عباس بها جيد أو أعلى ، وإسناد حديث أبي سعيد بها صحيح كما سبق والله الموفق.

المبحث الثاني

المعاني اللغوية لألفاظ الصفة ، وأقوال أهل السنة حولها ، وأقوال المخالفين ، والرد عليهم ، في ثلاثة مطالب :

المطلب الأول

المعنى اللغوي لألفاظ صفة الحقو

الحقو الوارد في الحديث ضبطَه شراح الحديث : بفتح الحاء المهملة وسكون القاف وبالواو[٧٦]، ولم يذكروا الكسر ، ولكن قال القسطلاني : (بفتح الحاء المهملة ، وفي اليونينية بكسرها ، وكذا في الفرع مصلحة وكشط فوقها)[٧٧] . وقال الزبيدي في تاج العروس [٧٨]: (قلت : اقتصر الحافظ في الفتح على الفتح ولم يذكر الكسر ، والذي نقله شيخنا من ذكر الكسر فإنما حكى ذلك في معنى الإزار على ما بينه صاحب المحكم وغيره فتأمل) .

وقبل ذكر معنى الحقو في لغة العرب أنبه على مسألتين ؛ **الأولى** : أن أهل السنة عندما يبينون معنى الصفة في لغة العرب فليس مرادهم التمثيل تعالى الله عن ذلك ، ولكن الرد على من فوض معاني الصفات ، فإنا خوطبنا بلغة العرب ، فهناك قدر مشترك بين ما يوصف به الرب وما يوصف به المخلوق وهو هذا المعنى اللغوي للفظ ، وهناك قدر مميز وهو الكيفية والقدر ، وهذا المعنى اللغوي المشترك كلي مطلق لا يوجد مطلقاً إلا في الذهن لا الخارج ، فيبين المعنى اللغوي ثم يُعرف أن اتصاف الموصوف بالصفة في الخارج فكل صفته تليق به .

الثانية : أن بعض قواميس اللغة إنما تكلمت عن حقو الإنسان خاصة ، مع أن الحيوان له حقو أيضاً وهذا من الملاحظات على هذه القواميس ، فإن الذي ينبغي

أن يتكلم فيها عن المعنى الكلي المشترك لا عن حقو الانسان وحده ؛ فإذا تبين هذا فلننظر فيما قال علماء اللغة عن الحقو، ثم نعلق بما يفتح الله وبما يوافق النصوص في حقو الرب العظيم جل شأنه .

قال أَبو عبيد[٧٩] والخليل[٨٠] الحقو : الخاصِرَة ، والحَقْوان : الخاصرتان[٨١]. وقال الأصمعي[٨٢] الحقو : الإزار ، فهذا بالنسبة للإنسان ، ولا تعارض حينئذ: فهو في الأصل الخصر ، وهو معقد الإزار من وسط الإنسان . وقيل للإزار حقو : لأنه يشد على الحقو[٨٣]. والخصر : قال الليث : وسَط الإنسان [٨٤].

وقال القاضي[٨٥] : (وقوله في الرحم : "فأخذت بحقوى الرحمان" ، أصل الحقو بفتح الحاء : طرف الورك أو موضع النطاق ، وسمي به الإزار كما تقدم ... ومثله في الحديث الآخر "ومنهم من تأخذه النار إلى حقويه" راجع إلى ما تقدم أولاً من موضع معقد الإزار أو طرف الورك).

وفي لسان العرب [٨٦] : (الحقو: الكشح[٨٧].. والجمع : أحق وأحقاء وحقي وحقاء .. يقال: أخذت بحقو فلان...ويقال : رمى فلان بحقوه ، إذا رمى بإزاره[٨٨]).

وفي معجم مقاييس اللغه [٨٩] : (حقو : الحاء والقاف والحرف المعتل أصل واحد وهو بعض أعضاء البدن فالحقو : الخصر ومشد الإزار ، ولذلك سمي ما استدق من السهم مما يلي الريش حقوا... والإزار سمى حقواً لأنه يشد به الحقو).

قلت : ثبت اتصاف الرب تعالى بالحقو ، وليس كحقو المخلوق بل يخصه ويليق به ولا نعلم نحن كيفيته ، فلا يعلم كيفيته إلا الله تعالى ، وليس هو الإزار وإنما سمي به الإزار لقربه من الحقو في الإنسان كما سبق ، كما لا يجوز أن يعتقد أن لله تعالى إزار منفصل عنه يحيط به كالمخلوق - تعالى أن يحيط به مخلوق - وإنما إزاره العز وهو من صفاته ، فقد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه

قال : (العز إزاره والكبرياء رداؤه ، فمن ينازعنى عذبته)[٩٠] ، فهذا إزار الرب وهو إزار غير مخلوق بل عزه تعالى من صفاته ، وهذا لا ينافي إثبات صفة الحقو ، فله تعالى حقو وله عز وعظمة . ومما يبين أن الحقو ليس هو الإزار ورود الحديث بالتثنية (الحقوين) .

وليس بلازم إذا كان حقو الإنسان في وسطه أن يقال عن حقو الرب ذلك ، بل يقتصر على ما في النص من غير زيادة ولا نقصان ، فلا يوصف الرب بمجرد القياس على المخلوق ، فليس في النصوص ذكر أنه وسط الرحمن ولا ذكر الوسط أيضاً ، كما أنه يوصف تعالى باليدين ولا يجوز أن يُعتقد أنهما كيدي الإنسان في جنبيه تعالى الله عن ذلك ، فاليدين ثابتتان لكن كونهما في جنبين فهذا لا دليل عليه سوى القياس على الإنسان وهذا ليس بدليل في هذا الباب فلا يجوز بل هو قياس فاسد ، ولكن يجب اعتقاد أن لله تعالى يدين حقيقيتين وحقو حقيقي لكن تليق به تعالى كما سبق ، وإنما الاشتراك مع يد المخلوق وحقوه في المعنى اللغوي وهو كلي لا يوجد إلا في الذهن ، ولا يقال خاصرة أيضاً بل يقال : حقو وحجزة فقط ولا يتجاوز لفظ النص ، والله أعلم .

والحُجْزَة : هي الحقو أيضاً قال القاضي[٩١] : (وفي الحديث : "ومنهم من تأخذه- يعني النار- إلى حجزته" وفي رواية أخرى: "إلى حقويه" ، وهما بمعنى) .

وفي النهاية في غريب الأثر[٩٢] : (وأصل الحجزة : موضع شد الإزار، ثم قيل للإزار : حجزة للمجاورة) . وفي مختار الصحاح [٩٣]: (حجزة الإزار : معقدة بوزن حجرة).

وفي لسان العرب[٩٤] : (ومنه الحديث الآخر : "منهم من تأخذه النار إلى حجزته" أي : إلى مشد إزاره ، ويجمع على حجز ، ومنه الحديث : "فأنا آخذ بحُجَزِكم" والمتحجز : الذي قد شد وسطه ، و احتجز بإزاره : شده على وسطه من ذلك ، وفي حديث ميمونة –رضي الله عنها- : " كان يباشر المرأة من نسائه وهي حائض إذا كانت محتجزة" أي : شادة مئزرها على العورة ، وما لا تحل مباشرته) .

وقوله: (الرحم شِجنة من الرحمن) قال القاضي عياض : بضم الشين وكسرها ، وحكى فيها الفتح أيضاً ، ومعناه: قرابة مشتبكة كاشتباك العروق والأغصان، وأصل ذلك: الشجر الملتف عروقه وأغصانه ، ومنه قولهم : الحديث شجون أي يتداخل ويمسك بعضه بعضاً ويجر بعضه إلى بعض [٩٥].

المطلب الثاني

معنى الصفة عند علماء السلف ومن اقتفى أثرهم

السلف الصالح رحمهم الله يثبتون ما أثبته الله لنفسه وما أثبته له رسوله من الأسماء والصفات ، من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تمثيل ولا تكييف ، ولا يتجاوزون القرآن والحديث ، ومن ذلك هذه الصفة ، فليس في العقل ما يحيل ذلك، وإذا أخبر المعصوم بخبر لا يحيله العقل وجب تصديقه ، قال أبو يعلى : (اعلم أنه غير ممتنع حمل هذا الخبر على ظاهره ... ونظير هذا ما حملناه على ظاهره في وضع القدم في النار ... وذكر شيخنا أبو عبد الله رحمه الله .. الحديث ، وأخذ بظاهره ، وهو ظاهر كلام أحمد)[٩٦].

قال المروذي : (جاءني كتاب من دمشق فعرضته على أبي عبد الله فنظر فيه : أن رجلا ذكر حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : " إن الله خلق

الخلق حتى إذا فرغ منها قامت الرحم فأخذت بحقو الرحمن " .. فرفع المحدث رأسه ، وقال : أخاف أن تكون كفرت ، قال أبو عبد الله : هذا جهمي)[٩٧].

وقال أبو طالب – أحد تلاميذ الإمام أحمد –: سمعت أبا عبد الله يسأل عن حديث هشام ابن عمار ، أنه قرئ عليه حديث الرحم: تجيء يوم القيامة فتعلق بالرحمن تعالى فقال: أخاف أن تكون قد كفرت؟ فقال : هذا شامي ماله ولهذا ؟ قلت: فما تقول قال: يمضى كل حديث على ما جاء)[٩٨].

ونفور أحد من حديث ثابت من أحاديث الصفات من علامات التجهم ، لذلك قال الإمام ما قال ؛ لأن هذا نفور من قول الرسول صلى الله عليه وسلم ، وليس أحد بأخشى ولا أتقى ولا أفصح ولا أعرف بما يستحيل عليه تعالى من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالنفور منه تنطع وسوء أدب ، وهذا يشبه ما نقله الحافظ عن القابسي[٩٩]، أنه قال: (أَبَى أبو زيد المروزي أن يقرأ لنا هذا الحرف [يعني : بحقو الرحمن] لإشكاله ، ومشى بعض الشراح على الحذف ، فقال : " أخذت بقائمة العرش)[١٠٠] فلماذا يأبى من قراءة حديث ثابت لو لم يكن في قلبه شبهة ، لا سيما مع قول أبي زيد عن هذا الحرف : (هو ثابت ، لكن مع تنزيه الله..)[١٠١] فهؤلاء الشراح من المتأثرين بعلم الكلام ، ولو كانوا في زمن الإمام أحمد لأنكر عليهم مثل ما أنكر على من قال مثل قولهم ، فلنتنبه ونحذر .

وقال ابن حامد : (ومما يجب التصديق به أن لله حقواً)[١٠٢]، وقال : (فجملة هذه المسائل مذهب إمامنا فيها : الإيمان والتصديق بها والتسليم والرضا ، وأن الله يضع كنفه على عبده تقريبا له .. وكذلك في الرحم تأخذ بحقو الرحمن ، صفة ذاته لا يدرى ما التكييف فيها ، ولا ماذا صفتها) ، وقال : (فأما الحديث في الرحم والحقو فحديث صحيح ذكره البخاري ، وقد سئل إمامنا عنه فأثبته ، وقال : يمضى

الحديث كما جاء)[١٠٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد نقله لكلام ابن حامد : (والمقصود هنا : أن الحديث في الجملة من أحاديث الصفات التي نص الأئمة على أنه يمر كما جاء ، وردوا على من نفى موجبه)[١٠٤] .

وقال ابن أبي حاتم الرازي : (سألت أبي عن تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "الرحم شجنة من الرحمن ، وأنها آخذة بحقو الرحمن" ؟ فقال : قال الزهري : (على رسول الله صلى الله عليه وسلم البلاغ ، ومنا التسليم" ، قال : "أمروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما جاء) ، وحدثت عن معمر ابن سليمان عن أبيه أنه قال: (كانوا يكرهون تفسير حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بآرائهم كما يكرهون تفسير القرآن برأيهم) ، وقال الهيثم بن خارجة : سمعت الوليد بن مسلم يقول : سألت الاوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الصفة والرؤية والقرآن ؟ فقالوا : أمروها كما جاءت بلا كيف)[١٠٥].

قال شيخ الإسلام بن تيمية –رحمه الله-: (فقولهم – رضي الله عنهم – : "أمروها كما جاءت " رد على المعطلة ، وقولهم : " بلا كيف "رد على الممثلة) .

قال الذهبي : (قلت : مالك في وقته إمام أهل المدينة ، والثوري إمام الكوفة ، والأوزاعي إمام دمشق ، والليث إمام أهل مصر ، وهم من كبار أتباع التابعين ، وحكى الإجماع على ذلك بعدهم محمد بن الحسن فقيه العراق)[١٠٦].

وكلام الأوزاعي في إثبات الصفات عموماً ، وقد ذكره أبو زرعة عند الكلام عن هذه الصفة : الحقو ، وقول محمد بن الحسن – صاحب أبي حنيفة- الذي عناه

الذهبي هو قوله[١٠٧]: (اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب : على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله في صفة الرب عز وجل ، من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه ، فمن فسر اليوم شيئا من ذلك : فقد خرج مما كان عليه النبي ، وفارق الجماعة فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا ، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا ، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة ، لأنه قد وصفه بصفة لا شيء)

قال شيخ الإسلام[١٠٨] : (فانظر رحمك الله إلى هذا الإمام كيف حكى الإجماع في هذه المسألة ، ولا خير فيما خرج عن إجماعهم ، ولو لزم التجسيم من السكوت عن تأويلها : لفروا منه وأولوا ذلك فإنهم أعرف الأمة بما يجوز على الله وما يمتنع عليه) .

والمراد أن أهل السنة يثبتون لله تعالى صفة الحقو وهو الحجزة ، وأن الرحم تعلقت بحقو الرحمن ، وكما قال ابن حامد : (يجب التصديق بأن لله تعالى حقواً فتأخذ الرحم بحقوه)[١٠٩].

المطلب الثالث

شبهات المخالفين لأهل السنة في صفة (الحقو) وجواباتها

أولاً : زعم الخطابي – رحمه الله- أنه يجب تأويل الحديث ، وأنه لا يُعلم عن أحد من العلماء أجراه على ظاهره ، فذكر في كتابه (شعار الدين)[١١٠] أقسام الصفات وما يتأول منها وما لا يتأول فجعلها ثلاثة أقسام ، قال : (وقسم يتأول ولا يجرى على ظاهره .. كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لما خلق الله الرحم تعلقت بحقو الرحمن ..) ولا أعلم أحداً من العلماء حمل الحقو على ظاهر مقتضى الاسم له في موضع اللغة)) .

والجواب من وجهين الأول أن يقال : بل كل الصفات يحملها السلف على ظاهرها من غير تمثيل ، ولا يلزمنا أن ننقل كلام كل واحد من السلف في كل صفة بعينها ، بل يكفي معرفة مذهبهم في جنس الصفات فهذا هو مذهبهم والذي حكاه هذا المذهب عنهم الخطابي نفسه ، فإنه قال في (الغنية عن الكلام وأهله) : (فأما ما سألت عنه من الصفات وما جاء منها في الكتاب والسنة ؛ فان مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ونفى الكيفية والتشبيه عنها ، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله، وحققها قوم من المثبتين فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف ، وإنما القصد في سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين ، ودين الله تعالى بين الغالى فيه والجافى والمقصر عنه . والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ويحتذي في ذلك حذوه ومثاله ، فإذا كان معلوماً أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف . فإذا قلنا : يد وسمع وبصر وما أشبهها فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه ، ولسنا نقول : أن معنى اليد القوة أو النعمة ، ولا معنى السمع والبصر العلم ، .. ونقول أن القول إنما وجب بإثبات الصفات ؛ لأن التوقيف ورد بها ، ووجب نفى التشبيه عنها ؛ لأن الله ليس كمثله شيء وعلى هذا جرى قول السلف في أحاديث الصفات) هذا كله كلام الخطابى [١١١] .

لكن الخطابي فرق بين اليد والسمع والبصر وبين الحقو بحجة غير مقبولة وهي كونه لم يعلم أحداً من السلف أجراها على ظاهرها ، فيقال سبيلها عند السلف سبيل غيرها من الصفات .

الثاني : عدم العلم ليس علماً بالعدم ، فهذه الصفة سبق نقل كلام إمام أهل السنة وحسبك به ، وكلام الإمام أبي حاتم في وجوب إجرائها على ظاهرها كسائر

الصفات ، لذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله- : (هذا الذي ذكره الخطابي ذكره بمبلغ علمه ، حيث لم يبلغه فيه عن أحد من العلماء أنه جعله من أحاديث الصفات التي تمر كما جاءت . والخطابي له مرتبة في العلم معروفة ، ومرتبة أئمة الدين المتبوعبن فوق طبقة الخطابي ونحوه)[١١٢] .

ثانياً : قال أبو الفرج ابن الجوزي[١١٣] – رحمه الله- : (قلت : ولا يخلو هذا الحديث من أحد أمرين إما أن يراد : أن الله تعالى يراعي الرحم فيصل من وصلها ويقطع من قطعها ، ويأخذ لها حقا كما يراعي القريب قرابته ، كأنه يزيد في المراعاة على الأجانب ، أو أن يراد : أن الرحم بعض حروف الرحمن فكأنه عظم قدرها بهذا الاسم... ومعنى تعلقها بحقو الرحمن : الاستجارة والاعتصام) فيقال : لا شك أن هنا زيادة في حق الرحم ، ولكن كون معنى الحديث مجرد ما ذكر غير مُسلم ، فإن عبارات الحديث صريحة في تعلق الرحم بحقو الرحمن جل وعلا ، وهي مع أخذها بحقو الرحمن استجارت به تعالى واعتصمت ، بل هذا سبب أخذها بحقو الرب تعالى ، لا أن ذلك استجارة مجردة عن الأخذ بالحقو فهذا تقصير في فهم دلالة النص بإلغاء بعضها بل تحريف له ، وكذلك كون الرحم بعض حروف الرحمن لا ينافي هذا ، ولا يمكن أن يكون المراد من ألفاظ الحديث هذا وحده مع تلك الألفاظ الصريحة .

قال أبو يعلى – رحمه الله- : (وقولهم : إن معناه أنها مستجيرة معتصمة بالله ، فلا يمنع هذا ، لكن صفة الاستجارة والاعتصام على ما ورد به الخبر من الأخذ بحقو الرحمن جل اسمه)[١١٤] .

ثالثاً : لما قال أبو يعلى رحمه الله : (في الخبر إضمار تقديره : ذو الرحم يأخذ بحقو الرحمن ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .. لأن الرحم لا يصح

عليها التعلق فالمراد ذو الرحم يتعلق بالحقو) ا.هـ[١١٥] ؛ قال ابن الجوزي : (قلت : فقد زاد على التشبيه التجسيم والكلام مع هؤلاء ضائع ، كما يقال : لا عقل ولا قرآن ، وإذا تعلق ذو الرحم ، وهو جسم فبماذا يتعلق نعوذ بالله من سوء الفهم)[١١٦].

والجواب : أن ما ذكره أبو يعلى من الاضمار فهو اجتهاد منه – رحمه الله- والأصل عدم الإضمار . وأما قول ابن الجوزي : فبماذا يتعلق ؟ فالجواب أنه يتعلق بحقو الرحمن ، كما في الحديث ؛ لأن أبو يعلى يثبت الصفة على ظاهرها ، وأن الرحم تتعلق بها على الحقيقة ، كما نطق به المعصوم صلى الله عليه وسلم ، لكن ابن الجوزي رحمه الله- لا يثبت لله الحقو ، ولازم قوله توجهه على النبي صلى الله عليه وسلم ، كما أنه وأمثاله لا يثبتون لله اليد ولا الرجل ولا العين ولا الوجه للشبهات فاسدة ، وهي التجسيم والجوارح والآلات وغيرها ، فعنده إثبات اليد الحقيقية سوء فهم أيضاً .

وأما عند أهل السنة فكل ذلك ثابت لله تعالى لا على المجاز ، من غير تكييف. ولا يسمون ذلك جوارح ولا أبعاضاً ولا أجساماً ولا آلات كما أنهم لا ينفون هذه الألفاظ لأنها ألفاظ مجملة بل أهل السنة يستفصلون عن المعنى المراد منها فيثبتون المعنى الحق ويعبرون عنه باللفظ الشرعي غير المجمل ، فيقولون مثلاً لمن نفى هذه الصفة بحجة أن الله منزه عن الجوارح والآلات والتجسيم : هذه ألفاظ لم ينطق بها الرسول صلى الله عليه وسلم ولا صحابته ولا أحد من أئمة الدين كالأئمة الأربعة ونحوهم ، ويقولون : هذه ألفاظ مجملة فما تريد بنفيها ؟ هل تقصد بها صفات المخلوقين ؟ فهذا حق نؤمن به وننفي أن تكون صفات الله كصفات خلقه ، أو تريدون بذلك نفي صفة الحقو واليد والرجل التي أثبتها الله تعالى لنفسه وأثبتها له رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تمثيل بل كما يليق بالله تعالى ، وتسمون

ذلك تنفيرا وتشنيعاً جوارح ونحوها ؟ فهذا باطل ، ولن ننفيها نحن بسبب هذا التشنيع بهذه الألفاظ .

وكذلك يقال لمن أثبتها ؛ فإن أراد إثبات المعنى الحق السابق وافقناه على المعنى ، ومنعناه من إطلاق اللفظ ، بل يجب أن يعبر عن المعنى الحق باللفظ الوارد .

وهذا التفصيل في الألفاظ المجملة يستعمل مع بقيتها .

وأما كون الرحم معنى وهو الذي أوجب لأبي يعلى التقدير ، فالله تعالى قادر أن يقلب المعاني أجساماً ، والممكن إذا أخبر به الصادق فضلاً عن المعصوم لا ينكر ، كما أن سورة البقرة تأتي يوم القيامة تحاج عن صاحبها والمراد ثوابها ، وقد قال أبو يعلى أن المراد : ذو الرحم ، وسبق ذكر أن الأصل عدم التقدير ، قال الحافظ[١١٧] : (قامت الرحم : يحتمل أن يكون على الحقيقة ، والأعراض يجوز أن تتجسد وتتكلم بإذن الله) ، وفي قوله صلى الله عليه وسلم : "قامت الرحم فقالت" قال بن أبي جمرة[١١٨] : (يحتمل أن يكون بلسان الحال ويحتمل أن يكون بلسان القال قولان مشهوران والثاني أرجح ، وعلى الثاني : فهل تتكلم كما هي ، أو يخلق الله لها عند كلامها حياة وعقلاً ، قولان أيضاً مشهوران والأول أرجح ، لصلاحية القدرة العامة لذلك ، ولما في الأولين من تخصيص عموم لفظ القرآن والحديث بغير دليل ، ولما يلزم منه من حصر قدرة القادر التي لا يحصرها شيء) وهذا كلام نفيس[١١٩] ولكن كان الواجب على ابن أبي جمرة رحمه الله وغيره تطبيق ذلك في إبقاء نصوص الصفات على ظاهرها من غير تمثيل ، وجعلهم الباب واحداً.

ويقول شيخنا الشيخ عبدالله الغنيمان -حفظه الله-: (هذه الأفعال المسندة إلى الرحم، من القيام ، والقول ، ظاهر الحديث أنها على ظاهرها حقيقة ، وإن كانت

الرحم معنى يقوم بالناس ، ولكن قدرة الله –تعالى- لا تقاس بما يعرفه عقل الإنسان .. فقد جاء أن أعمال الإنسان تأتيه ، وتخاطبه ، وتجادل عنه ، وهذا من جنسه ، والله أعلم) [١٢٠] .

رابعاً : قال أبو عمر الرازي[١٢١] : (الخامس : قوله صلى الله عليه وسلم: إن الرحم يتعلق بحقوتي[١٢٢] الرحمن فيقول سبحانه أصل من وصلك ، وهذا لا بد له من التأويل) .

فيقال : قد وافقنا أهل التأويل أن الصحابة وسائر القرون المفضلة أعرضوا عن التأويل، ومن ذلك قول أبي المعالي الجويني في كتابه (الرسالة النظامية) : (اختلف مسالك العلماء في هذه الظواهر فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن ، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل ، وإجراء الظواهر على مواردها .. والذي نرتضيه رأيا وندين الله به عقيدة اتباع سلف الأمة ، والدليل السمعي القاطع في ذلك إجماع الأمة وهو حجة متبعة ، وهو مستند معظم الشريعة ، وقد درج صحب رسول الله على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها وهم صفوة الإسلام ، والمستقلون بأعباء الشريعة ، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها ، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة ، وإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين على الاضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع ، فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزه البارى عن صفات المحدثين ولا يخوض في تأويل المشكلات) [١٢٣] فقرر رحمه الله أن السلف أعرضوا عن التأويل لكن أخطأ في ظنه أنهم يفوضون معاني الصفات ، وفي تسميتها مشكلات ، فالرازي ومن وافقه يقرون على أنفسهم بمخالفة السلف الذين

أثنى الله عليهم بالعلم والإيمان ، وأمر بالسير على طريقهم في كل أمر من أمور الدين ، فكفانا هذا الرد عليهم . والأدلة على تحريم التأويل كثيرة ، ولكن الذي أوجب له هذا الشبهات الفاسدة التي نتيجتها استحالة اتصاف الله تعالى بالصفات ، وهذا في غاية السفسطة والبطلان فإن الذي لا يتصف بالصفات هو العدم المحض . قال شيخ الإسلام : (فيقال له : بل هذا من الأخبار التي يقرها من يقر نظيره ، والنزاع فيه كالنزاع في نظيره ، فدعواك أنه لا بد فيه من التأويل بلا حجة تخصه[١٢٤]، لا تصح)[١٢٥].

الشبهة الخامسة والسادسة : قال الحافظ[١٢٦] : (ويجوز أن يكون على حذف: أي قام ملك فتكلم على لسانها) . والجواب : أن هذا لم يُرده الرسول صلى الله عليه وسلم قطعاً، وإلا لقال : قام ملك ، فهو أفصح الخلق وأعلمهم بالرب ، وأنصحهم للخلق فعباراته صلى الله عليه وسلم لا يجوز صرفها عن ظاهرها بغير حجة صحيحة .

ثم قال الحافظ – رحمه الله- : (ومشى بعض الشراح على الحذف فقال أخذت بقائمة من قوائم العرش) وقال في موطن آخر[١٢٧] – عفى الله عنه-: (وحكى شيخنا في شرح الترمذي أن المراد بالحجزة هنا : قائمة العرش وأيد ذلك بما أخرجه مسلم[١٢٨] من حديث عائشة أن الرحم أخذت بقائمة من قوائم العرش) [١٢٩] والجواب : أن في الحديث عند مسلم: (معلقة بالعرش) ، وفي لفظ آخر : (إن الرحم معلقة بالعرش ، وليس الواصل بالمكافئ ..) [١٣٠] ، وهذا يدل أن هذا التعلق على سبيل الدوام ولو في بعض الأوقات ، وأما الأخذ بحقو الرحمن فكان عند خلق الله الخلق وفراغه منه [١٣١] ، وفي الحديث الآخر حديث أبي سعيد الذي سبق تخريجه أن التعلق بالحقو يكون يوم القيامة ، ولا مانع من وقوع

الجميع إذا صحت الأحاديث .

فيقع هذا من الرحم بعد خلق الخلق ومرة أخرى : يوم القيامة ، وبقائمة العرش؛ لأنه لا تعارض بينها ، قال أبو يعلى : (وقولهم : إن في حديث أبي هريرة : " إن الرحم معلقة بالعرش " فلا يمنع أن تعلق بالعرش في حال ، وتعلق بحقو الرحمن في حال ، فيجمع بين الخبرين جميعاً)[١٣٢] .

وقد ذهب ابن حبان رحمه الله في الجانب الآخر فبوّب قال : (ذكر البيان بأن تشكي الرحم الذي وصفنا قبل إنما يكون يوم القيامة لا في الدنيا)[١٣٣] ، وهذا وإن كان الحديث صريحاً فيه لكن نفي وقوعه في غير ذلك مع إتيانه في الحديث خطأ أيضاً ، إلا مع إعلال الحديث .

وقال القاضي عياض : (يجوز أن يكون المراد قيام ملك من الملائكة وتعلق بالعرش، وتكلم على لسانها بهذا بأمر الله تعالى)[١٣٤] فخطؤه بيّن كما سبق التنبيه عليه في كلام الحافظ، ولا يمكن حمل قامت الرحم على قيام الملك ، ولا قوله : (فأخذت بحقو الرحمن وحجزة الرحمن) بالتعلق بالعرش ، ومن أين أخذ أن الملك تكلم عنها بإذن الله !؟ لا دليل عليه .

الشبهة السابعة : قال ابن جماعة [١٣٥] : (وأما الأخذ بالحقو فظاهره محال على الله تعالى، وإنما معناه : أنها استجارت واعتصمت به من القطيعة ، كما يستجير الإنسان من عدو بكبير البلد ، فهو تمثيل بالمحسوس . والحقو الإزار وكان أحد العرب إذا استجار بكبير القوم أخذ بإزاره مستجيرا به وذلك مستعمل في زماننا هذا، وقيل إزاره : عزه ، فاستجار بعزه من القطيعة ومن حمل الحديث على ظاهره المعروف فمردود) .

وهذا مثل ما سبق من تأويل ابن الجوزي وغيره .

ويقال: قوله : (ظاهره محال على الله) لفظ مجمل فإن أراد بظاهره أنه كحقو المخلوق أو أنه تُعرف كيفيته فهذا الظاهر محال على الله ، لكن ليس هذا هو ظاهر كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلا يمكن أن يكون ظاهر كلامه كفراً ؛ لأن هذا مخالف لمقصد الرسالة ، بل ظاهره إثبات حقو يليق بالله ليس كمثله حقو لقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[١٣٦].

وإن أراد بظاهره أنه حقو لائق بالله عز وجل فأي مانع من هذا ؟! وظاهره محال عند ابن جماعة -رحمه الله- كما أن ظاهر الوجه واليد والعين والنزول كذلك عنده، ولا أدلة على منع إثبات الحقو لله إلا الأدلة المانعة من إثبات باقي تلك الصفات ، كما هو ظاهر كلامهم ، وكل ذلك بسبب الحجج التي ظنوها بينات وهي شبهات فاسدة .

وقد قال الحافظ -رحمه الله-[١٣٧] : (ووقع في رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك بلفظ: هذا مكان ، بدل مقام ، وهو تفسير المراد أخرجه النسائي[١٣٨]) ، فألفاظ الحديث إذاً منوَّعة ومصرحة بمفردها وبتنوعها على المراد . فإضافة الحقو إلى الله تعالى صريح في إثباته صفة له تعالى ؛ لأن الحقو هنا معنى لا يقوم بنفسه ، ولا بأحد من الخلق ، وقد اعترف المخالفون أن هذا هو الظاهر ، ولكنهم يتأولونه، لا أنهم يقولون ليس هو الظاهر.

الشبهة الثامنة : قال الطيبي -رحمه الله-[١٣٩] : (هذا القول مبني على الاستعارة التمثيلية،كأنه شبة حالة الرحم وما هي عليه من الافتقار إلى الصلة والذب عنها بحال مستجير يأخذ بحقو المستجار به ، ثم أسند على سبيل الاستعارة التخييلية ما

هو لازم للمشبه به من القيام ، فيكون قرينة مانعة من إرادة الحقيقة ، ثم رشحت الاستعارة بالقول والأخذ وبلفظ الحقو فهو استعارة أخرى) . وقال ابن أبي جمرة : (الوصل من الله كناية عن عظيم إحسانه ، وإنما خاطب الناس بما يفهمون ، ولما كان أعظم ما يعطيه المحبوب لمحبه الوصال وهو القرب منه وإسعافه بما يريد ومساعدته على ما يرضيه ، وكانت حقيقة ذلك مستحيلة في حق الله تعالى : عرف أن ذلك كناية عن عظيم إحسانه لعبده)[١٤٠] .

والجواب : كما سبق أن المستحيل على الله تعالى الحقو المماثل لحقو المخلوق، وأن هذا كله مبني على نفي الصفات ؛ ولأنه يلزم منه عندهم إبطال دليل حدوث الأجسام الذي هو ينبوع البدع ، وهذا الذي حملهم على هذا التكلف الذي ليس هو من عادتهم في بقية أبواب العلم ، بل لا يقبلونه في غير باب الصفات ، ورأيناهم يشنعون على من يستعمله في غير هذا الباب .

وقد تبين لكل ذي فهم سليم من التقليد أن دليل الحدوث من أفسد الأدلة عقلاً وشرعاً [١٤١]، وإثبات الصفات من غير تمثيل واجب ، ولا يلزم من ذلك أي نقص ، فلا حاجة للقول بالمجاز قال الشافعي : (الأصل قرآن أو سنّة فإن لم يكن فقياس عليهما ، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله وصح الإسناد به فهو سنة ، والإجماع أكثر من الخبر المنفرد ، والحديث على ظاهره ، وإذا احتمل المعاني فما أشبه منها ظاهره أولاها به)[١٤٢]، فإذا ثبت بطلان نفي الصفات وبطلان دليل الحدوث فحينئذ يبطل كلام المتأولين من أساسه.

وقد صرح ابن فورك بأن هذا هو السبب في تأويل الصفة وهو تنزيه الله عن الجارحة والآلة ونحو ذلك التي يلزم منها إبطال دليل الحدوث فقال : (وأعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما خاطبنا على لغة العرب ؛ فإذا ورد منه الخطاب :

حمل على مقتضى حكم اللغة ، فإذا كان محتملا لوجهين أحدهما له مخرج في اللغة وتأويل صحيح لا يقتضي تشبيها ولا يؤدي إلى محال في وصف الله جل ذكره، والثاني يقتضي تشبيها وتكييفا وتمثيلا :كان أولى ما حمل عليه من الوجهين ما لا يؤدي إلى وصف الله جل ذكره بالجوارح والآلات) [١٤٣] فيقال: إثباتها على وجه يليق بالله من غير تمثيل هو المفهوم من لغة التخاطب كما في قول الشافعي السابق وقد سبق الجواب عن هذه الألفاظ المجملة : الجوارح والآلات وغيرها.

وكون اللفظ له في اللغة عدة معان ، فهذا صحيح لكن قد يجيء في سياق يجعله نصاً على معنى معين كهذا الحديث ، وإذا بقي احتمال فالإجماع العام على إثبات الصفات على ظاهرها ألغى هذا الاحتمال ، فكلامه هذا هو التأويل الذي يفزع منه السلف ، ويجمعون على المنع منه والكف عنه ، ويصفون صاحبه بالتجهم؛ لأنه تأويل بلا دليل مقبول ، بل بدليل باطل .

يقول الشيخ عبدالله الغنيمان – حفظه الله - جواباً على لفظ الجارحة: (قلت : هذا على مذهب أهل التأويل المذموم ، والصواب عدم حمل كلام الله ورسوله على الاصطلاحات الحادثة بعد مضي عصر الصحابة وأتباعهم ، لأن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم خاطب الناس بلغة العرب ، والمخاطبون فهموا مراده ، وما كانوا يفرقون بين الحقيقة والمجاز)[١٤٤].

الشبهة التاسعة: وهي وقوع كثير من الحفاظ في تأويل الصفة ، فالواجب أن لا يتأثر المسلم بهذه الأخطاء الشنيعة في باب الصفات ، وقد تبين أن سبب وقوع هؤلاء العلماء في هذه التأويلات أحد سببين ، الأول : عدم فهمهم حقيقة مذهب السلف فإنهم ظنوا رحمهم الله أن مذهب السلف تفويض المعنى ، والثاني : ما تأثروا به من شبهات. كما جاء في مرقاة المفاتيح[١٤٥] :(وأما حديث الرحم فمن

أحاديث الصفات ..فإما أن يترك على حاله ولا يتصرف في منواله ،كما هو طريق السلف ، أو يؤوّل على دأب الخلف).

فيستفاد منه سبب خطأ المتأخرين وهو ظنهم أن السلف يفوضون معاني الصفات، مع أن تفويض المعنى من أشنع الطعون على السلف ، وعلى الرسول صلى الله عليه وسلم وجبريل ؛ لأنه يلزم منه أنهم كانوا يقولون قولا لا يفهمون معناه ، ويستفاد هنا ما سبق تقريره وهو اعتراف الحفاظ هؤلاء أن التأويل طريقة الخلف .

ومما يزيل التأثر بخطئهم ذلك رحمهم الله ، العلم أن من خالفهم ورد عليهم ، علماء آخرون هم أعلم منهم وأكثر وأجل ، بل هم أئمتهم ، كالأئمة الأربعة ونحوهم ، وحينئذ يتبين الأمر ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : (خير أمتي القرن الذين بعثت فيهم ثم الذين يلونهم)[١٤٦] ، وفي رواية قال صلى الله عليه وسلم:(خير أمتي القرن الذين يلونى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) [١٤٧] ولم يكونوا يتأولون كما سبق .

وأيضا فالأئمة الذين ارتضى هؤلاء الحفاظ أن يشرحوا كتبهم كالبخاري ومسلم والترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجة وغيرهم ، فكلهم في هذا على نهج السلف كما في تراجم البخاري في كتاب التوحيد من صحيحه ، وفي كتاب "خلق أفعال العباد" له ، وأيضا هؤلاء عند أحاديث الصفات تجدهم يلهجون بروايتها وإيرادها من طرق كثيرة من غير تأويل ، بل يعلق بعضهم بذكر نهج السلف كالترمذي [١٤٨] رحمه الله ، ولو كانوا ينفونها أو ظاهرها لفعلوا كفعل غيرهم من المتأخرين .

يقول الإمام ابن القيم –رحمه الله- : معرفاً مذهب مسلم بن الحجاج في الصفات : (يعرف قوله من سياق الأحاديث التي ذكرها ولم يتأولها ، ولو لم يكن معتقدا لمضمونها لفعل بها ما فعل المتأخرون حين ذكروها)[١٤٩] فالحمد لله ، وهؤلاء أجل من المتأولين من المتأخرين لذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (والخطابي له مرتبة في العلم معروفة ، ومرتبة أئمة الدين المتبوعبن فوق طبقة الخطابي ونحوه)[١٥٠].

الشبهة العاشرة : قال بعض المتأولين : (فأخذت بحقوى الرحمن: أي بكتفي رحمته العامة والخاصة)[١٥١] فيقال : هذا مما تنفر منه النفوس السليمة فمتى كان للرحمة كتف !! وقد يحتمل أن المراد بكنفي رحمته [١٥٢] ويكون تصحيفاً ومع هذا لا تجد في لغة العرب الحقو بمعنى كنف الرحمة ، فهو تحريف واضح فاضح لنصوص الصفات .

فالواجب على الخلق الورع والسير على طريقة القرآن والسنة وطريقة أهلهما من إثبات نصوص الصفات على ظاهرها من غير تفويض لمعناها ، ومن غير تكييف ومن غير تحريف ومن غير تمثيل والله الموفق . فإذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالواجب الخضوع له ؛ فإنه رسول الله وليس يضل أمته ، وحدَّث حماد بن زيد بحديث النزول ، ثم قال: (من رأيتموه ينكر هذا فاتهموه)[١٥٣]، وقال رجل لابن المبارك : يا أبا عبد الرحمن إني أكره الصفة – عنى صفة الرب – فقال له بن المبارك : (أنا أشد الناس كراهة لذلك ، ولكن إذا نطق الكتاب بشيء قلنا به ، وإذا جاءت الآثار بشيء جسرنا عليه)[١٥٤].

وقال الله تعالى : ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[١٥٥] والنبي صلى الله عليه وسلم قد بين أنه أوتي القرآن ومثله معه [١٥٦] ، وقال الشافعي رضي الله عنه : (السنة وحي يتلى)[١٥٧].

والله يهدينا وإخواننا المسلمين لما اختلف فيه من الحق بإذنه إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . والحمد لله رب العالمين .

الخاتمـــة

تبين من خلال هذا البحث أن الله تعالى موصوف بصفة الحقو وهي الحجزة وهي صفة تليق بجلاله وعظمته ، لا يجوز نفيها عنه ، أو تأويلها ، وذلك للأسباب التالية ؛

أولا : أنها جاءت مضافة إلى الله تعالى وهي صفة لا تقوم بنفسها ، كما أنها جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظها : (الحقو) ومعناها : (الحجزة) مما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قصد إثباتها.

ثانياً : أجراها الأئمة على ظاهرها كأحمد وأبي حاتم ، بل جعل الإمام أحمد المخالف لذلك جهميٌّ ، وهم القدوة والأئمة المجتهدون ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (والمقصود هنا : أن الحديث في الجملة من أحاديث الصفات التي نص الأئمة على أنه يمر كما جاء ، وردوا على من نفى موجبه)[١٥٨] .

ثالثاً : لم أجد مخالفاً من السلف حول إثبات هذه الصفة ، بل كل من خالفهم فيها هم من المتأخرين وسبب تأويلها هو سبب تأويل سائر الصفات الخبرية ، ولا فرق عندهم بينها وبين العين واليد والإصبع والساق ، كما أنه لا فرق عند أهل السنة بين هذه الصفات أيضاً فما يرد على صفة الحقو ورد عليها ، فيجاب

عن ذلك بما يجاب هنا . كما أثبتها من سار على نهج السلف من المعاصرين كالشيخ ابن باز والشيخ عبدالله والغنيمان والشيخ عبدالرحمن والبراك والشيخ عبدالعزيز الراجحي ونحوهم من كبار علماء العصر ، والحمد لله ، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

الهوامش والتعليقات

(١) – في مشارق الأنوار (٢/٣٩٤) : (" قامت الرحم فأخذت ، فقال : مه " كذا للقابسي والنسفي وأبي ذر وغيرهم ، وعند الأصيلي وابن السكن : فأخذت بحقوي[وهو تحريف والصواب : بحقو كما هنا ، وكما في إرشاد الساري (٧/٣٤٣)] الرحمان . قال القابسي : أَبى أبو زيد أن يقرأ لنا هذا الحرف) ا.هـ . وفي إرشاد الساري : (أَبَى أبو زيد[وهو المروزي ، أحد رواة البخاري عن الفربري ، وأحد فقهاء الشافعية ينظر: تاريخ ابن عساكر(٥١/٦٧)] أن يقرأ لنا هذا الحرف لإشكاله ، وقال : هو ثابت، لكن مع تنزيه الله ..) وسبب إشكاله عنده هي شبه المعطلة التي ستأتي بإذن الله . ولكن مع هذا لم ينكر ثبوته . وغير أبي زيد كشط فوق هذا الحرف كما في إرشاد الساري أيضاً وهو يشرح : بحقو الرحمن قال : (بفتح الحاء المهملة ، وفي اليونينية بكسرها ، وكذا في الفرع مصلحة وكشط فوقها) فيحتمل أن سبب الكشط هذا الإشكال المزعوم لما سيأتي ، ويحتمل سقوطها منه كما قال القسطلاني : (وسقط "بحقو الرحمن " في رواية أبي ذر كما في الفرع وأصله) فكشط فوقها لذلك .

ونقل القسطلاني ما في الفتح وهو : (قوله : فأخذت ، كذا للأكثر بحذف مفعول أخذت ، وفي رواية ابن السكن : فأخذت بحقو الرحمن) فتح الباري (٨/٥٨٠) ، وكذا عند الأصيلي بإثباته كما قال عياض ، وأنت كما ترى لا يصح حذف المفعول – وهو بحقو الرحمن – لأن الكلام سيكون ركيكاً وناقصاً ، مما يدل على أن الحرف موجود لكن حذف وكشط للسبب المذكور وهو التعطيل، كما أن أبا زيد لم يقرأه لهذا السبب والله أعلم ، وإذا كان هذا احتمالاً ضعيفاً فلا يضر في ثبوت الحرف . نعم في بعض الروايات الصحيحة حذف حتى الفعل : فأخذت، ومع هذا يستقيم الكلام لا حذف المفعول وإبقاء الفعل بهذه الصورة التي لا يصح أن تنسب إلى كلام أفصح الخلق صلى الله عليه وسلم . وعلى كل حال فالحرف ثابت كما قاله أبو

زيد في البخاري وعند غير البخاري أيضا كما سيأتي ، ولكن دخلت شبه التعطيل على علماء الأمة المتأخرين والله المستعان .

(٢) – هكذا عند البخاري ، وكذلك أثبتها الشراح ، قال العيني : أي فقال الرحمن للرحم: مه . عمدة القاري (١٧٣/١٩) ، وانظر : فتح الباري (٥٨٠/٨) . وفي رواية البخاري الأخرى (٧٠٦٣) وغيره ، بدون (له) ، بل فيه : فقال : مه .

(٣) – قال الحافظ في فتح الباري (٥٨٠/٨) : (قوله : (فقال له : مه) هو اسم فعل معناه الزجر أي : اكفف ، وقال ابن مالك : هي هنا ما الاستفهامية حذفت ألفها ووقف عليها بهاء السكت ، والشائع أن لا يفعل ذلك إلا وهي مجرورة ، لكن قد سمع مثل ذلك فجاء عن أبي ذؤيب الهذلي قال : قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج ، فقلت : مه ؟ فقالوا قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم) وانظر إرشاد الساري (٣٤٣/٧).

(٤) – وفي رواية النسائي : هذا مكان العائذ بك . سنن النسائي الكبرى (٤٦١/٦)(١١٤٩٧)، بإسناد صحيح.

(٥) – ثبت في الروايات الأخرى عند البخاري وغيره رفع قراءة الآية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعند بعضهم إكمال ما بعدها إلى قوله تعالى : " أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ".

(٦) – سورة محمد :٢٢.

(٧) – صحيح البخاري (١٨٢٨/٤) رقم (٤٥٥٢) في كتاب التفسير ، باب : وتقطعوا أرحامكم ، ورواه البخاري في كتاب التوحيد ، قال : حدثنا إسماعيل بن عبد الله حدثني سليمان بن بلال ، به مثله وليس فيه موضع الشاهد : " فأخذت بحقو الرحمن " صحيح البخاري (٢٧٢٥/٦) (٧٠٦٣) . ولا إشكال في كون البخاري لم يذكر

اللفظة في الكتاب الذي هو مظنة ذكرها فيه وهو (كتاب التوحيد) أولاً فلأن العبرة بصحة الحديث لا بفهم يخالفه ، وثانياً أن هذه طريقة البخاري في صحيحه كما قررها الحافظ مراراً في فتح الباري وهو أنه لا يكرر الحديث ولو حذف في الباب الذي هو مظنة ذكره فيه موضع الشاهد ليتمرس طالب العلم ويبحث عن الطرق ، بل ربما كان الشاهد في طريق خارج صحيحه . ورواه أيضاً في صحيحه بإسناده عن معاوية به مثل الرواية الثانية ، بدون موضع الشاهد صحيح البخاري (٢٢٣٢/٥)(٥٦٤١) باب من وصل وصله الله . ورواه مسلم (٢٥٥٤) والنسائي كذلك بدون الزيادة ، وغيرهما ، وقد عزى بعض الحفاظ وغيرهم الحديث بهذه الزيادة حتى إلى مسلم والنسائي كالسيوطي والبيهقي والشوكاني وغيرهما ، أنظر : شعب الإيمان (٢١٤/٦) ، الدر المنثور (٤٩٧/٧) ، فتح القدير (٤٠/٥) ، فالله أعلم .

(٨) - بإسناد صحيح ، الأسماء والصفات (٢٢٢/٢) (٧٨٦) .

(٩) - شعب الإيمان للبيقي (٢١٤/٦) (٧٩٣٤) وفي النسخة التي حققها مختار الندوي (٣١٨/١٠) (٧٥٥٨) قال المحقق :وإسناده صحيح .

(١٠) - (٢٢٢/٢) (٧٨٦) وإسناده هذا صحيح .

(١١) - لأنه هو شيخ بن أبي مريم كما في كتب التراجم .

(١٢) - ترجمته في الديباج المذهب (٢٣٣/١) قال : (محمد بن عبدالله بن عبدالرحيم ابن أبي زرعة البرقي مولى بني زهرة ، كان من أصحاب الحديث والفهم والرواية أغلب عليه ،...وروى عنه أبو حاتم الرازي وابن وضاح والخشني ومطرف بن عبدالرحمن بن قيس وعبيدالله بن يحيى بن يحيى وقاسم بن محمد وقاسم بن أصبغ وغيرهم ، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين).

(١٣) - وهو ثقة ثبت فقيه من كبار العاشرة ، أنظر تقريب التهذيب : (٢٣٤/١)(٢٢٨٦).

(١٤) - وهو ثقة ، أنظر : تقريب التهذيب (٣٦٠/١)، تهذيب الكمال (٢٤٥/١) الوافي بالوفيات (٥٠/١٩) .

(١٥) – في مسنده (٢/٣٣٠) (٨٣٤٩) وهذا الإسناد على شرط الشيخين ، وهو أعلى من إسناد البخاري .

(١٦) – المستدرك على الصحيحين (١٧٨/٤) (٧٢٨٦)

(١٧) – (٢٢٢/٢)(٧٨٦) وإسناده صحيح .

(١٨) – (١٥/٣).

(١٩) – قال صاحب العبر في خبر من غبر (٢٥٦/٣) : أبو عمر المليحي عبد الواحد بن أحمد بن أبي القاسم الهروي : المحدث راوي الصحيح عن النعيمي من المخلدي وأبي الحسين الخفاف وجماعة ، وكان ثقة صالحاً أكثر عنه محيي السنة . وفي التقييد (٣٨٣/١) قال الساجي :كان ثقة صالحاً . وكذا في تاريخ الإسلام (١٢٤/٣١). وانظر: المغني في الضعفاء (٧٠٧/٢) .

(٢٠) – لم أجد له ترجمه .

(٢١) – في تاريخ مدينة دمشق (٢٧٩/١٥) : واسمه مخلد بن قتيبة بن عبد الله ، وزنجويه لقب مخلد أبو أحمد الأزدي النسائي الحافظ .ا.هـ قال أبو زرعة : صدوق ، في الجرح والتعديل (٢٢٣/٣) ، وقال النسائي وغيره : ثقة ، كما في تذكرة الحفاظ (٥٥١/٢) .

(٢٢) – في رجال صحيح البخاري (٦٩/١) وأبو أويس هو : عبدالله بن عبدالله بن أويس ابن مالك بن أبي عامر أبو عبدالله الأصبح حليف عثمان . وفي الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١١٧/١) : قال يحيى : ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث ، وأبوه لا يساوي نواة . وقال النضر بن سلمة المروزي : هو كذاب . وقال النسائي: ضعيف وعن يحيى : لا بأس به . وفي كتاب التعديل والتجريح (٣٧٠/١) : قال أبو حاتم الرازي : هو محله الصدق وكان مغفلاً قال أحمد بن زهير : سمعت بن معين يقول : إسماعيل بن أبي أويس صدوق ضعيف العقل ، ومرة قال : ليس بذاك ومرة قال :

ليس بشيء ، وقال ابن الجنيد قال بن معين : إسماعيل بن أبي أويس مخلط يكذب ليس بشيء . وفي الكشف الحثيث (٦٨/١) : أقر على نفسه بالوضع .

(٢٣) - المعجم الأوسط (١٢٦/٩) (٩٣١٧)

(٢٤) - أبو سعيد الطبراني الطيالسي مولى بني العباس : قال الذهبي : وما هو بذاك المجود ، قال ابن حبان ليس بشيء ؛ سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣) .

(٢٥) - قال الحافظ : آدم بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني أصله خراساني يكنى أبا الحسن نشأ ببغداد ، ثقة عابد من التاسعة ، مات سنة إحدى وعشرين خ خد ت س ق. تقريب التهذيب (٨٦/١)(١٣٢).

(٢٦) - هو التميمي قال الحافظ : مولاهم مشهور بكنيته ، واسمه عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان وأصله من مرو ، وكان يتجر إلى الري : صدوق سيء الحفظ خصوصاً عن مغيرة ، من كبار السابعة مات في حدود الستين بخ ٤ . تقريب التهذيب (٨٠١٩) ، وانظر: تهذيب الكمال (١٩٢/٣٣)(٧٢٨٤) .

(٢٧) - لم أقف على هذا الطريق .

(٢٨) - المعجم الأوسط (٣٣٤/٣)(٣٣٢١)

(٢٩) - وهو ثقة ، أنظر التقريب (٢٣٢١).

(٣٠) - السنة لابن أبي عاصم (٢٣٨/١) (٥٤٠) ، قال الألباني : إسناده ضعيف ، يحي بن يزيد وهو بن عبدالملك النوفلي المديني ، هو وأبوه ضعيفان ، وعبدالله بن شبيب هو، أبو سعيد الربعي : إخباري علامة لكنه واهي .

(٣١) - في المغني في الضعفاء (٣٤٢/١)(٣٢١٢) : عبد الله بن شبيب الربعي الاخباري : واه . قال ابو احمد الحاكم : ذاهب الحديث . وفي الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١٢٦/٢) : قال ابن عدي : حدث بمناكير ، قال : وقال فضلك الرازي : يحل ضرب عنقه.

(٣٢) - الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣٤٠/٣)(٢٧١).

(٣٣) – مسند أحمد بن حنبل (١/٣٢١) (٢٩٥٦).

(٣٤) – قال الحافظ في تقريب التهذيب (١/٢١١)(١٩٦٢) : روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي أبو محمد البصري ثقة فاضل له تصانيف من التاسعة مات سنة خمس أو سبع ومائتين ع . وقال بن سعد في الطبقات (٧/٢٩٦) :كان ثقة إن شاء الله.ا.هـ .

(٣٥) – في تقريب التهذيب (١/٣٦٣)(٤١٩٣) : عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي ، مولاهم المكي: ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلس ويرسل من السادسة مات سنة خمسين أو بعدها وقد جاز السبعين ، وقيل جاز المائة ولم يثبت ع. ا.هـ.وقد صرح بالتحديث . وهو من رجال الشيخين .

(٣٦) – كما عند ابن عدي في الرواية الآتية . قال عنه الحافظ في تقريب التهذيب (١/٢١٩)(٢٠٨٠) : زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني نزيل مكة ثم اليمن ثقة ثبت قال بن عيينة : كان أثبت أصحاب الزهري من السادسة ع. وانظر : تهذيب التهذيب (٣/٣١٨)(٦٧٦).

(٣٧) – قال في تقريب التهذيب (١/٢٨٠)(٢٩٧٧) : الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني أبو عاصم النبيل البصري ثقة ثبت من التاسعة مات سنة اثنتي عشرة أو بعدها ع.

(٣٨) – المعجم الكبير (١٠/٣٢٧)(١٠٨٠٧).

(٣٩) – السنة (١/٢٣٧)(٥٣٨) .

(٤٠) – الكامل في الضعفاء (٤/٥٧).

(٤١) – مجمع الزوائد (٨/١٤٩).

(٤٢) – تقريب التهذيب (١/٢٧٤)(٢٨٩٢)

(٤٣) – الكامل (٤/٥٧) وهو في تهذيب التهذيب (٤/٣٥٦)

(٤٤) – علل الترمذي الكبير ص٣٤ ، بواسطة معجم المختلطين ص١٧٢.

(٤٥) – وكذا حسن إسناده الألباني عند ابن أبي عاصم في الموطن السابق ، وقال : كما بينته في الصحيحة (١٦٠٢) وقال في الصحيحة : وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير صالح مولى التوأمة ففيه كلام والذي يتحرر منه ما ذهب إليه الإمام أحمد وغيره .. فالحديث جيد إن شاء الله تعالى..) .

(٤٦) – في السنة (٥٥١) من نسخة الجوابرة . ومن النسخة التي عليها تعليقات الشيخ الألباني ح (٥٣٩) وذكر الإسناد والمتن في موضع آخر . واتفقا على تصحيح الإسناد ، وتوثيق جميع رجاله .

(٤٧) – ابن نميلة : ثقة ، أنظر التقريب (٦٢٩٠) ، التهذيب (٧٢٨).

(٤٨) – ثقة ثبت ، التقريب (٢٢٨٦) تهذيب الكمال (٢٢٥٣).

(٤٩) – ابن محمد بن حكيم المصري .ثقة ثبت ، تهذيب الكمال (٧٥٥) ، تقريب التهذيب (٧٥١).

(٥٠) – ابن معيقيب السبائي أبو المغيرة المصري ، ثقة . تهذيب التهذيب (٤٥/٧)

(٥١) – سليمان بن عمرو المصري ، ثقة . التقريب (٢٥٩٩) التهذيب (٣٦٤).

(٥٢) – هنا إذا كان يوم القيامة ، وفي الحديث السابق : لما فرغ الله من الخلق ، فيمكن أن تكون نكارة أو يقال : لا تعارض ، فيقع هذا مرتين ، وهذا أبلغ في التنفير من قطيعة الرحم ، ولا يلغى حديث ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يرجح مع إمكان الجمع ، وهذه طريقة الفقهاء ، وسيأتي بإذن الله إكمال لهذا التعليق .

(٥٣) – رجاله كلهم ثقات ، وكذا قال الشيخ الألباني في تخريجه أحاديث السنة ، وقال : وأبو الهيثم اسمه سليمان بن عمرو.

(٥٤) – (١٤٦/٣)(٦٩٤٣).

(٥٥) – الأحاديث المختارة (٣٠٤/٣) (١١٠٥).

(٥٦) – المصنف (٢١٨/٥)(٢٥٣٩٥).

(٥٧) – السنة لابن أبي عاصم (٢٣٧/١)(٥٣٧) وقال الشيخ الألباني : إسناده ضعيف ، منذر بن الجهم أورده بن أبي حاتم من رواية موسى بن عبيدة وحده عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وموسى بن عبيدة وهو الربذي : ضعيف ، وبه أعله الهيثمي ، بعدما عزاه للطبراني .

(٥٨) – المعجم الكبير (٤٠٤/٢٣)(٩٧٠)

(٥٩) – تاريخ مدينة دمشق (٢٩٣/٦٢)

(٦٠) – مجمع الزوائد (١٤٩/٨)

(٦١) – في التاريخ الكبير (٢٩١/٧)(١٢٤٢)

(٦٢) – انظر : تهذيب التهذيب (٣١٩/١٠)

(٦٣) – انظر : تهذيب الكمال (١٠٨/٢٩)

(٦٤) – في الكاشف (٣٠٦/٢)

(٦٥) – (١١٤/١) وهو أيضا في : الفردوس بمأثور الخطاب (٣٢٤/٥)(٨٣٢٤).

(٦٦) – أنظر : الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (٣٩٧/١)(١٣٢) وقال : قال في المختصر موضوع .

(٦٧) – الضعفاء الكبير (٣٣٩/٢) رقم(٩٣٦) وقال العقيلي في حديثه ضعف . وقال ابن حبان : فيه لين ، وفي تهذيب الكمال (٢٠٩/١٧) : عن يحيى بن معين : في حديثه عندي ضعف... وقال أبو أحمد بن عدي : وبعض ما يرويه منكر لا يتابع عليه ، وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء . وقال الحافظ في تقريب التهذيب (٣٤٤/١)(٣٩١٣) : عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مولى بن عمر: صدوق يخطىء ،ا.هـ. قلت : يظهر أن هذا من أخطائه والله أعلم .

(٦٨) – قال الذهبي في الكاشف (٣٣٢/٢): ثقة صاحب سنة تفتخر به بغداد.

(٦٩) - (٢٣٦/١) رقم (٥٣٦) ، وقال الألباني : حديث صحيح وهو على شرط البخاري ، لكنهم قد تكلموا في عبد الرحمن بن عبدالله بن دينار من قبل حفظه ، وهو في التقريب : صدوق يخطئ . قلت : لكنه لم يتفرد به ، فقد تابعه سليمان وهو بن بلال: حدثنا عبدالله بن دينار به إلا أنه اختصره ، فقال : إن الرحم شجنة من الرحمن فقال الله لها: من وصلك .. الحديث) أخرجه البخاري (١١٢/٤)[في النسخة التي اعتمدت عليها رقم (٥٦٤٢)] ، وأخرجه أحمد (٢٩٥,٣٨٣,٤٠٦,٤٥٥/٢)[٧٩١٨، ٨٩٦٣، ٩٨٧١] من طريق شعبة بن الحجاج عن محمد بن عبدالجبار عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة نحوه ، ورجاله ثقات ، رجال الشيخين غير ابن عبدالجبار هذا، فلم يرو عنه غير شعبة ، ولم يوثقه غير ابن حبان ، ومن طريقه أخرجه البخاري في الأدب المفرد(٦٥) وابن حبان (٢٠٣٥)[٤٤٢، ٤٤٤] والحاكم (١٦٢/٤)[٧٢٨٧] وقال : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي ، مع أنه قال في ترجمة ابن عبدالجبار من الميزان : قال العقيلي : مجهول بالنقل . قلت : شيوخ شعبة ثقات، إلا النادر ، منهم هذا الرجل ، قال أبو حاتم : شيخ ، وقال المنذري في الترغيب (٢٢٦/٣) رواه أحمد بإسناد جيد قوي وابن حبان في صحيحه)ا.هـ كلام الشيخ الألباني –رحمه الله- ولكن : هذه الزيادة : بمنكبي الرحمن ، ليست من غير هذا الطريق، والمتابعات التي ذكرها الشيخ الألباني فكما قال : مختصرة وليس فيها هذه الزيادة ، والشيخ يرى أنهم اختصروا الحديث ، والزيادة فيه ، والصواب أنها زيادة شاذة كما قال ابن بطة في حديثه ، والله أعلم .

(٧٠) - الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣٣٩/٣) (٢٧٠).

(٧١) - في مشكل الحديث وبيانه (٣٠١/١) .

(٧٢) - في أساس التقديس في علم الكلام (٦٩/١).

(٧٣) - تاج العروس (٤٥٥/٣٧).

(٧٤) - في لسان العرب (١٨٩/١٤)

(٧٥) – انظر : مقدمة فتح الباري ص٣٤٧,٣٤٦، وانظر مقدمة بن الصلاح ص٢٦ .

(٧٦) – مشارق الأنوار (٢١٠/١) عمدة القاري (١٧٢/١٩) . مرقاة المفاتيح (١٤٠/٩)

(٧٧) – إرشاد الساري (٣٤٢/٧).

(٧٨) – (٤٥٤/٣٧)

(٧٩) – لسان العرب (١٩٠/١٤) ، تاج العروس (٤٥٤/٣٧)

(٨٠) – العين (٢٥٤/٣).

(٨١) – اللسان (١٩٠/١٤)

(٨٢) – غريب الحديث لابن سلام (٤٦/١)

(٨٣) – غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم لمحمد بن أبي نصر الحميدي (٣٨٩/١)

(٨٤) – أنظر حول الخصر : تهذيب اللغه (٥٩/٧) ،تاج العروس (١٧٠/١١)

(٨٥) – مشارق الأنوار (٢١٠/١)

(٨٦) – (١٨٩/١٤).

(٨٧) – وكذا في تاج العروس (٤٥٤/٣٧)

(٨٨) – وكذا في التاج . وجعل إطلاقه على الإزار من المجاز.

(٨٩) – (٨٨/٢). وانظر : تاج العروس (٩٤/١٥)، المعجم الوسيط (١٥٨/١) ،معجم مقاييس اللغه (١٣٩/٢).

(٩٠) – رواه مسلم في صحيحه (٢٠٢٣/٤)(٢٦٢٠) بهذا اللفظ ورواه البيهقي وغيره بلفظ : (يقول الله عز وجل : العز إزاري ...) الأسماء والصفات (٣٣٣/١)(٢٦٣) وإسناده صحيح .

(٩١) – مشارق الأنوار (١٨٢/١)

(٩٢) – (٣٤٤/١) وانظر :لسان العرب (٣٣٢/٥)

(٩٣) - (٥٣/١)

(٩٤)- الموطن السابق .

(٩٥)- مشارق الأنوار (٢٤٤/٢) ، وينظر : غريب الحديث لابن الجوزي (٥٢١/١) .

(٩٦) - إبطال التأويلات (٤٢١/٢) ، وأبو عبد الله ابن حامد رحمه الله أستاذ الحنابلة في زمانه خالف أحمد في بعض المسائل في باب الصفات .

(٩٧) - ذكره أبو يعلى في إبطال التأويلات (٤٢١/٢) (٣٩٤) ، وذكره شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية (٢٠٧/٦-٢٠٩) .

(٩٨) - هذا في إبطال التأويلات لأبي يعلى (٤٢١/٢)(٣٩٥) ، وذكره شيخ الإسلام بيان تلبيس الجهمية (٢٠٨/٦-٢٠٩) .

(٩٩) - هو أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري ، كان فقيها عالما بالحديث ، أحد من ضبط البخاري على أبي زيد المروزي ، ينظر ترجمته : ترتيب المدارك (٢٢٣/٢).

(١٠٠) - مشارق الأنوار (٣٩٤/٢) ، الفتح (٥٨٠/٨) ، إرشاد الساري (٣٤٣/٧).

(١٠١) - إرشاد الساري (٣٤٣/٧). وقد حذف القاضي عياض في المشارق تكملة قول أبي زيد هذه .

(١٠٢) - نقله عنه من كتاب له ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٢١٠/٦) .

(١٠٣) - نقله عنه من كتاب له ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٢١٣/٦) .

(١٠٤) - بيان تلبيس الجهمية (٢٢٢/٦) .

(١٠٥) - علل الحديث (٢٠٩/٢)(٢١١٨) . وقول الوليد بن مسلم أخرجه الصابوني في اعتقاد السلف ص٥٦، وابن عبدالبر في التمهيد (١٤٩/٧) ، والبيهقي في الأسماء والصفات (١٩٨/٢) وغيرهما وإسناده صحيح .

(١٠٦) - كما في : مختصر العلو ص١٤٢.

(١٠٧) - اعتقاد أهل السنة للإمام اللالكائي (٣/٤٣٢) وهو ثابت عنه أنظر :الفتاوى (٤/٤-٥) ، مختصر العلو (١٥٩)

(١٠٨) - مجموع الفتاوى (٤/٥) .

(١٠٩) نقل هذا عنهما ابن الجوزي في دفه شبه التشبيه ص٢٢٩ .

(١١٠) - وقد نقل نص كلامه شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٦/٢٢٧-٢٢٨) .

(١١١) - نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية وهي في مجموع فتاويه (٥/٥٨) .

(١١٢) - بيان تلبيس الجهمية (٦/٢٣٨) .

(١١٣) - دفع شبه التشبيه (١/٢٣٠) .

(١١٤) - إبطال التأويلات (٢/٤٢٦).

(١١٥) - السابق (٢/٤٢٤).

(١١٦) - المرجع السابق وفيه نقل كلام أبي يعلى .

(١١٧) - فتح الباري (٨/٥٨٠).

(١١٨) - فتح الباري (١٠/٤١٧) وانظر :تفسير القرطبي (١٦/٢٤٩) التيسير بشرح الجامع الصغير (١/٢٥٣)

(١١٩) - وانظر عمدة القاري (١٩/١٧٢)

(١٢٠) - شرح كتاب التوحيد (٢/٢٧٦).

(١٢١) - أساس التقديس في علم الكلام ص٦٩ .

(١٢٢) - قد سبق التعليق أنه بهذا اللفظ لا أصل له .

(١٢٣) - أنظر هذا النقل عنه في : أعلام الموقعين (٤/٢٤٦) ، عون المعبود (١٢/٢٢٨) .

(١٢٤) - وهذا يبين أن شيخ الإسلام ابن تيمية لم يقف على شبهة تخص الحديث .

(١٢٥) - بيان تلبيس الجهمية (٢٠٦/٦) ، ونقله عنه في شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (٢٧٧/٢) .

(١٢٦) - فتح الباري (٥٨٠/٨).

(١٢٧) - فتح الباري (٤١٧/١٠) .

(١٢٨) - صحيح مسلم (١٩٨/٤)(٢٥٥٥) عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الرحم معلقة بالعرش ، تقول : من وصلني وصله الله ومن قطعني قطعه الله) .

(١٢٩) - انظر : وانظر عمدة القاري (١٧٢/١٩) مرقاة المفاتيح (٢١٢/٤)

(١٣٠) - رواه أحمد في المسند بإسناد حسن (١٩٣/٢)(٦٨١٧) ، (١٦٣/٢)(٦٥٢٤) ، ورواه ابن أبي شيبة (٢١٨/٥)(٢٥٣٩٦). ورواه بن حبان(٤٤٥)، والبيهقي أيضا في السنن (١٢٩٩٩) . ومداره عندهم على فطر بن خليفة المخزومي وهو : صدوق. أنظر التقريب (٥٤٤١).

(١٣١) - أي : عند تقدير خلقه والله أعلم ، لأن الخلق يأتي بمعنى التقدير ، لأن الخلق للرحم الذي بمعنى إيجاده في الخارج فهذا لا يفرغ إلى يوم القيامة .

(١٣٢) - إبطال التأويلات (٤٢٦/٢-٤٢٧).

(١٣٣) - وذكر تحته حديثا قال : أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أخبرنا عبد الصمد قال حدثنا شعبة عن محمد بن عبد الجبار قال سمعت محمد بن كعب القرظي أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن الرحم شجنة من الرحمن فإذا كان يوم القيامة تقول : أي رب إني ظلمت ، إني أسيء إلي ، إني قطعت ، قال : فيجيبها ربها : ألا ترضين أن أقطع من قطعك وأصل من وصلك) صحيح ابن حبان (١٨٨/٢)(٤٤٤) . وتقدم كلام الشيخ الألباني عن هذا الإسناد وعن ابن عبدالجبار هذا . وفي مصنف ابن أبي شيبة (٢١٧/٥)(٢٥٣٩٣) قال : حدثنا عفان قال حدثنا حماد بن

سلمة قال أخبرنا قتادة عن أبي ثمامة الثقفي عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (توضع الرحم يوم القيامة ولها حجنة كحجنة المغزل تكلم بلسان طلق ذلق فتصل من وصلها وتقطع من قطعها) ورواه أحمد في المسند (٦٧٧٤)(٦٩٥٠) وفي إسناده مجهول وهو أبو ثمامة ، وهو معلول بالوقف كما في علل بن أبي حاتم (١٧٠/٢).

(١٣٤)- نقله عنه في المرجع السابق. وفي شرح النووي على صحيح مسلم (١١٢/١٦) الديباج على مسلم (٥٠٢/٥)

(١٣٥) - : ايضاح الدليل (١٨٥/١).

(١٣٦) – سورة الشورى :١١.

(١٣٧) - الفتح (٤١٧/١٠)

(١٣٨) - سنن النسائي الكبرى (٤٦١/٦)(١١٤٩٧) قال : أنا محمد بن حاتم بن نعيم أنا حبان أنا عبد الله[بن المبارك] عن معاوية بن أبي المزرد ، وبقيته هو إسناد البخاري بلفظ :(هذا مكان العائذ بك من القطيعة) كما قال الحافظ ، وإسناده صحيح رجاله إلى معاوية كلهم ثقات ، ومن معاوية هو إسناد البخاري المذكور في أول البحث .

(١٣٩) – نقله في فتح الباري وفي: عمدة القاري (١٧٢/١٩)

(١٤٠) – الفتح : (٤١٧/١٠)

(١٤١) – دليل الحدوث هنا قولهم أن الصفات لا تقوم إلا بالأجسام ، والأجسام متماثلة لأنها مركبة من الجواهر الفردة . ولوازم هذا الدليل – الذي لا مستند له- الباطلة أكثر من مئة لازم ، منها نفي صفات الله تعالى ، وهذا يعني إنكار وجوده؛ لأن من لا صفة له لا وجود له ، ومنها كون جسم العذرة كجسم المسك وهذه سفسطة بينة ، وغيرها .

(١٤٢) - أنظر : الفقيه والمتفقه (١/٥٣٣) ، اجتماع الجيوش الإسلامية ص٢٦٨.

(١٤٣) - علق الشيخ عبدالرحمن البراك على كلام للحافظ ابن حجر حول هذه الصفة في فتح الباري ، وقول الحافظ : (مع تنزيه الله عن الجارحة) قال الشيخ البراك : (ومن خير ما يقال في هذا المقام قول الشافعي رحمه الله تعالى : (آمنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله ، وآمنت برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله) ثم نقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية السابق الذي ذكر فيه : (أن الحديث في الجملة من أحاديث الصفات التي نص الأئمة على أنه يمر كما جاء ، وردوا على من نفى موجبه). أنظر فتح الباري طبعة دار طيبة (١١٠/٥٩٥) حاشية

(١٤٤) - شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (٢/٢٧٦).

(١٤٥) - مرقاة المفاتيح (٤/٢١٢)

(١٤٦) - (صحيح مسلم (٤/١٩٦٣)(٢٥٣٤).

(١٤٧) - صحيح مسلم (٤/١٩٦٢)(٢٥٣٣).

(١٤٨) - أنظر تعليقه في جامعه على حديث " إن الله يقبل الصدقة بيمينه " ، كتاب الزكاة ، باب فضل الصدقة (١/١٢٨)(٦٦٢).

(١٤٩) - اجتماع الجيوش الإسلامية ص٢٤١.

(١٥٠) - بيان تلبيس الجهمية (٦/٢٣٨) .

(١٥١) - انظر : مرقاة المفاتيح (٩/١٤٠) .

(١٥٢) - أنظر : أقاويل الثقات لمرعي بن يوسف الكرمي (١/١٨٢).

(١٥٣) - السير (٧/٤٥١)، والعلو للذهبي كما في مختصره (١٤٤) ، والأربعين له.

(١٥٤) - رواه اللالكائي في شرح أصول الإعتقاد (٢/٤٣١) والبيهقي في الأسماء والصفات كما في الحموية ، وذكره الذهبي في العلو ص١٤٩.

(١٥٥) - الحشر :٧ .

(١٥٦) - حديث مشهور رواه أحمد في المسند (١٣٠/٤)(١٧٢١٣) عن المقدام بن معد يكرب الكندي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه ، ألا يوشك رجل ينثني شبعانا على أريكته ، يقول : عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ...) ورواه أبو داود في سننه (٢٠٠/٤)(٤٦٠٤) ، والترمذي (٣٨/٥)(٢٦٦٤) ، وابن ماجه (٦/١)(١٢) وغيرهما مختصرا .

(١٥٧) - أنظر : طرح التثريب في شرح التقريب (١٨/١).

(١٥٨) - بيان تلبيس الجهمية (٢٢٢/٦) .

المراجع والمصادر

١- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، تأليف: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي، دار النشر: دار الراية للنشر - السعودية - ١٤١٨هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي.

٢- إبطال التأويلات ،لأبي يعلى الفراء الحنبلي ، ت: محمد بن حمد النجدي ، دار إيلاف ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ.

٣- الأحاديث المختارة، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، دار النشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة - ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

٤- الأدب المفرد، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - ١٤٠٩ - ١٩٨٩، الطبعة: الثالثة، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.

٥- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، القسطلاني ، المطبعة الأميرية ببولاق مصر ط(٦) ١٣٠٥.

٦- أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ.

٧- أساس التقديس في علم الكلام ، محمد بن عمر الرازي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط(١) ، ١٤١٥هـ

٨- الأسماء والصفات البيهقي ت: عبدالله الحاشدي، مكتبة السوادي، الأولى١٤١٣هـ.

٩- اعتقاد السلف أصحاب الحديث ، شيخ الإسلام الصابوني ،

١٠-اعتقاد أهل السنة والجماعة ، هبة الله اللالكائي ، ت: د: أحمد بن سعد بن حمدان، دار طيبة ، ١٤٠٢هـ.

١١- أقاويل الثقات ، مرعي بن يوسف الكرمي ،ت: شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط(١)١٤٠٦هـ.
١٢- إيضاح الدليل ، محمد بن بن إبراهيم بن جماعة ، ت: وهبي سليمان غاوجي الألباني ، دار السلام للطباعة ، مصر ،ط(١) ١٤١٠هـ.
١٣- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، ابن تيمية ، طباعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ١٤٢٦هـ.
١٤- التاريخ الكبير، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.
١٥- التحفة المدنية في العقيدة السلفية، تأليف: الشيخ العالم العلامة حمد بن ناصر بن عثمان آل معمر، دار النشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض - ١٤١٣هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد السلام بن برجس بن ناصر آل عبد الكريم.
١٦- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، تأليف: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبو محمد، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: إبراهيم شمس الدين.
١٧- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تأليف: محمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: كمال يوسف الحوت.
١٨- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري، دار النشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ،محمد عبد الكبير البكري.

١٩- التيسير بشرح الجامع الصغير، تأليف: الإمام الحافظ زين الدين عبد الرؤوف المناوي، دار النشر: مكتبة الإمام الشافعي - الرياض - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الطبعة: الثالثة.

٢٠- الجرح والتعديل، تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٢٧١ - ١٩٥٢، الطبعة: الأولى.

٢١- الدر المنثور، تأليف: جلال الدين السيوطي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٣.

٢٢- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تأليف: إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٣- الديباج على صحيح مسلم، تأليف: عبدالرحمن بن أبي بكر أبي الفضل السيوطي، دار النشر: دار ابن عفان - الخبر-السعودية - ١٤١٦ - ١٩٩٦، تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري.

٢٤- تاج العروس في شرح القاموس ، محمد مرتضى الزبيدي ، ت: مجموعة من المحققين ، دار الهداية .

٢٥- تاريخ الإسلام ، الذهبي ، ت: د.عمر عبدالسلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط(١) ١٤٠٧هـ.

٢٦- تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر ، ت: محب الدين عمر بن غرامة العمري ،دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٥.

٢٧- تحريم النظر في كتب الكلام ، موفق الدين بن قدامة المقدسي ،ت: عبدالرحمن دمشقية ، عالم الكتب ، السعودية ، ط(١) ١٤١٠هـ

٢٨- تذكرة الحفاظ ، الذهبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط(١) .

٢٩- تفسير القرطبي ، دار الشعب ، القاهرة .
٣٠- تقريب التهذيب ، ابن حجر ، ت: محمد عوامة ، دار الرشيد سوريا ط(١) ١٤٠٦هـ.
٣١- تهذيب التهذيب ، بن حجر ، دار الفكر بيروت ، ط(١)١٤٠٤هـ.
٣٢- تهذيب الكمال ، أبو الحجاج المزي ،ت: بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط(١) ١٤٠٠هـ.
٣٣- تهذيب اللغة ، أبو منصور الأزهري ، ت: محمد عوض مرعب ،دار إحياء التراث العربي ، بيروت ،ط(١) ٢٠٠١.
٣٤- درء تعارض العقل والنقل ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ت: د. عبداللطيف عبدالرحمن ،دار الكتب العلمية ، بيروت ،١٤١٧هـ.
٣٥- دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه ، ابن الجوزي ،ت: حسن السقاف ،دار النووي ، الأردن ،ط(٣)١٤١٣هـ.
٣٦- السلسلة الصحيحة ، الألباني. دار الكتب العلمية .
٣٧- السنة، تأليف: عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
٣٨- سنن البيهقي الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، دار النشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤ - ١٩٩٤، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
٣٩- سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، ت: شعيب الأرناؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، التاسعة ، ١٤١٣هـ
٤٠- شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري ، عبدالله بن محمد الغنيمان ، دار لينة .
٤١- شعب الإيمان، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول.

٤٢- شعب الإيمان، تأليف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول.

٤٣- شعب الإيمان ، للبيهقي ، ت: د. عبدالعلي حامد ، الرشد ، الولى ، ١٤٢٣هـ.

٤٤- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤ - ١٩٩٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

٤٥- صحيح البخاري ، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.

٤٦- صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٧- صحيح مسلم بشرح النووي، تأليف: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٩٢، الطبعة: الطبعة الثانية.

٤٨- صفة النزول الإلهي ورد الشبهات حولها ، عبدالقادر بن محمد الغامدي الجعيدي ، دار البيان الحديثة ، الأولى ١٤٢١هـ

٤٩- الضعفاء الكبير، تأليف: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، دار النشر: دار المكتبة العلمية - بيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.

٥٠- الضعفاء والمتروكين، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله القاضي.

٥١- طرح التثريب في شرح التقريب ، تأليف: زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسيني العراقي ، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م ، الطبعة: الأولى ، تحقيق: عبد القادر محمد علي.

٥٢- الطبقات الكبرى، تأليف: محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، دار النشر: دار صادر - بيروت - .

٥٣- العبر في خبر من غبر، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: مطبعة حكومة الكويت - الكويت - ١٩٨٤، الطبعة: ط٢، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد.

٥٤- علل الترمذي الكبير، تأليف: أبي طالب القاضي، دار النشر: عالم الكتب ،مكتبة النهضة العربية - بيروت - ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود محمد الصعيدي.

٥٥- علل الحديث، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن بن إدريس بن مهران الرازي أبو محمد، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٥، تحقيق: محب الدين الخطيب.

٥٦- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٥٧- علوم الحديث، تأليف: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، دار النشر: دار الفكر المعاصر - بيروت - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، تحقيق: نور الدين عتر.

٥٨- العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، تأليف: الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار النشر: مكتبة أَضواء السلف - الرياض - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: أبو محمد أشرف ابن عبد المقصود.

٥٩- غريب الحديث، تأليف: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٠٥ - ١٩٨٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي.

٦٠- غريب الحديث، تأليف: القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٣٩٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان.

٦١- غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، تأليف: محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد بن بن يصل الأزدي الحميدي، دار النشر: مكتبة السنة - القاهرة - مصر - ١٤١٥ - ١٩٩٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: الدكتورة : زبيدة محمد سعيد عبد العزيز.

٦٢- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف: محمد بن علي ابن محمد الشوكاني، دار النشر: دار الفكر – بيروت.

٦٣- الفتوى الحموية الكبرى ، ابن تيمية ، ت: د. حمد التويجري ، دار الصميعي.

٦٤- الفردوس بمأثور الخطاب، تأليف: أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمذاني الملقب إلكيا، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م، الطبعة: الأولى، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول.

٦٥- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٧هـ، الطبعة: الثالثة، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي.

٦٦- فيض القدير شرح الجامع الصغير، تأليف: عبد الرؤوف المناوي، دار النشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر - ١٣٥٦هـ، الطبعة: الأولى.

٦٧- سنن النسائي الكبرى ، ت: د. عبدالغفار البنداري ، سيد كسروي ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط(١) ١٤١١هـ.

٦٨- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تأليف: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي.

٦٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.

٧٠- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: حمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي الدمشقي، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علو - جدة - ١٤١٣ - ١٩٩٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عوامة.

٧١- الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف: عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٩ - ١٩٨٨، الطبعة: الثالثة، تحقيق: يحيى مختار غزاوي.

٧٢- كتاب العين ، تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار النشر: دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د مهدي المخزومي / د إبراهيم السامرائي.

٧٣- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، تأليف: إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبو الوفا الحلبي الطرابلسي، دار النشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: صبحي السامرائي.

٧٤- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تأليف: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود عمر الدمياطي.

٧٥- لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار النشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى.

٧٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: علي بن أبي بكر الهيثمي، دار النشر: دار الريان للتراث/دار الكتاب العربي - القاهرة ، بيروت - ١٤٠٧.

٧٧- مختصر الصواعق المرسلة ، محمد الموصلي.

٧٨- مختصر العلو ، الألباني .

٧٩- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تأليف: علي بن سلطان محمد القاري، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: جمال عيتاني.

٨٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، دار النشر: مؤسسة قرطبة - مصر.

٨١- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، تأليف: القاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

٨٢- مشكل الحديث وبيانه، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٩٨٥م، الطبعة: الثانية، تحقيق: موسى محمد علي.

٨٣- معجم مقاييس اللغة، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار النشر: دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

٨٤- المصنف في الأحاديث والآثار، تأليف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: كمال يوسف الحوت.

٨٥- معجم المختلطين ،إعداد : محمد طلعت ، أضواء السلف ، الأولى ، ١٤٢٥هـ.

٨٦- المغني في الضعفاء، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

٨٧- المعجم الأوسط، تأليف: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار النشر: دار الحرمين - القاهرة – ١٤١٥هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ،عبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني.

٨٨- المعجم الكبير، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، دار النشر: مكتبة الزهراء - الموصل – ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي.

٨٩- المعجم الوسيط ، تأليف : إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، دار النشر : دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.

٩٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

٩١- الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار النشر: دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى.

٩٢- هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٧٩ -، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب.